الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم علوم سياسية

تخصص: ماستر سياسات عامة وتنمية

مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر

تحليل سياسة الخوصصة وتأثيرها على التنمية في الجزائر

من إعداد الطالبة :
-قويدري فاطمة

تحت إشراف الأستاذ:
-عتيق الشيخ

السنة الجامعية
1435 -1436 هـ/2014-2015 م

بسم الله الرحمن الرحيم

"سبحانك لا علم لنا إلّا ما علمتنا إنّك أنت العليم الحكيم "

البقرة 32

"قل إعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون و ستردون إلى عالم الغيب و الشهادة فينبئكم

بماكنتم تعلمون"

التوبة 105

"قل إنّ صلاتي و نسكي و محياي و مماتي لله ربّ العالمين ،لا شريك له و بذلك أمرت و أنا أوّل

المسلمين"

الأنعام 162-163

" صدق الله العظيم "

كلمة شكر

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات ، و لا إله إلا الله وحده لا شريك له ،له الملك و له الحمد، و هو على كل شيء قدير ، و صلى الله و سلم و بارك على نبينا محمد ،و أله و أصحابه أجمعين .

لا يسعى بعد أن وفقني الله في إتمام عملي ، إلا أن أشكر الأستاذ عتيق الذي أكن له إحتراما كبيرا على قبوله الإشراف عليه أولا، .

و على نصائحه القيمة و إرشاداته الثمينة و دعمه المتواصل و روحه الطيبة ثانيا، كما لاأفوت الفرصة لشكر كل من ساعدني في إتمام هذا العمل، و إلى جميع عمال مكتبة العلوم السياسية و الإقتصادية و رأسهم السيدة :فتيحة .

الاهداء

إلى الله خالقي و فاطري عملا صالحا أبتغى به وجهه،

إلى حبيبي رسول الله في سبيل رقي أمته،

إلى التي حملتني وهنا على وهن و سهرت على تربيتي أمي ،

إلى سندي في هذه الحياة و قدوتي أبي ،

إلى شموع حياتي ، إخواتي : فؤاد ، أسيا ، أمينة ، حمزة و محمد.

إلى روح الفقيدة الغالية : معافة زهور .

إلى حبيبتي الغالية خالتي خديجة .

إلى جميع أفراد أسرتي .

إلى أفضل أصدقائي : سارة و محمد .

خطـــــة المـذكـــــرة

-مقدمة عامة

-الفصل الأول : الخوصصة

-مقدمة الفصل

-المبحث الأول : ماهية الخوصصة

-المطلب الأول : مفهوم الخوصصة

-المطلب الثاني : دوافع الخوصصة و مبرراتها

-المطلب الثالث : أنواع الخوصصة و أشكالها

-المطلب الرابع :مبادىءالخوصصة

-المبحث الثاني :الخوصصة كألية للدخول إلى إقتصاد السوق

-المطلب الأول : خيارات و إستراتيجيات الخوصصة

-المطلب الثاني : أسس نجاح برنامج الخوصصة

-المطلب الثالث : تقنيات سياسية الخوصصة

-المطلب الرابع : أهداف تجسيد عملية الخوصصة

خاتمة الفصل :

الفصل الثاني : واقع الخوصصة في الجزائر

مقدمة الفصل

المبحث الأول : الإصلاحات الإقتصادية للمؤسسات العمومية الجزائرية

المطلب الأول : إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الإقتصادية

المطلب الثاني :إستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية

المطلب الثالث :برنامج التصحيح الهيكلي و الطريق نحو الخصوصية

المطلب الرابع : المميزات العامة لإقتصاد السوق

المبحث الثاني : إستراتيجيةالخوصصة في الجزائر

المطلب الأول :ضعف القطاع العام في تحقيق التنمية في الجزائر .

المطلب الثاني :دوافع الخوصصة في الجزائر

المطلب الثالث :عوائق الخوصصة في الجزائر .

المطلب الرابع : آفاق الخوصصة في الجزائر

خاتمة الفصل :

الفصل الثالث :دراسة تطبيقية لوحدة الجير بالحساسنة SODEPAC

مقدمة الفصل :

التعريف المؤسسة :

1-تعريف مؤسسة التسييرذات الوحدات لصناعة الإسمنت .

2-تعريف وحدة الجير بالحساسنة .

3-الهيكل التنظيمي لشركات التسيير المساهمة في الجزائر.

4-الهيكل التنظيمي لوحدة الجير

5-وسائل المؤسسةالمادية والبشرية

6- ميزانية المؤسسة

7-تقييم أداء المؤسسة .

2-واقع الخوصصة في المؤسسة :

1-دوافع و مبررات خوصصة الوحدة .

2-مراحل تطبيق الخوصصة في الوحدة

3-دور المؤسسة (وحدة الجير) في تحقيق التنمية الاقتصادية

-خاتمة الفصل

-الخاتمة العامة .

المقدمة

العامة

مقدمة :

تواجه الدول النامية و بصفة خاصة تلك التي تنتهج نظام الإقتصاد المخطط –والجزائر من بينها–العديد من المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية أبرزها تدني الدخل الفردي و تردي المستوى المعيشي، تدهور مستوى الرعاية الصحية ومعدلات العمر ،انخفاض مستوى التعليم ...إلخ ، حيث لجأت هذه الدول أوّل الأمر إلى المشروعات العامة مع بدء برامجها التنموية لتحقيق التراكمات الرأسمالية اللازمة لإرساء البنية الأساسية و إستغلال الموارد المتاحة في وقت كان فيه رأس المال الخاص غير قادر على أداء هذا الدور في ظل ظروف دولية ساء فيها الفكر الإشتراكي ، الأمر الذي أدى إلى نمو كبير في حجم المؤسسات العامة على حساب المؤسسات الخاصة و إلى زيادة التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي، و قد أثبتت التجربة أن القطاع العام لم يستطيع تحقيق التنمية المنشودة ، حيث تبين أن مؤسساته تعمل بأقل نصف طاقتها و بإنتاجه و فعالية متدنيتين في الكثير من الحالات، وهنا لاحت ضرورة القيام بإصلاحات جذرية و مرحلية (بالتدرج) للإنتقال إلى نظام إقتصاد السوق ،الأمر الذي تطلب التفكير بجدية في إصلاح المؤسسة الإقتصادية و تقوية نظامها و إنعاشها لتتمكن من منافسة مثيلاتها من الدول المتطورة، لكن هذا الحل تطلب اللجوء إلى هيئات دولية كانت و لا زالت المشرف على عمليات الإصلاح، و يعتبر مشروع إصلاح المؤسسة العمومية قفزة نوعية في سبيل النهوض بالمؤسسات الإقتصادية ، فمن خلال مبادئه يحاول إضفاءصبغة جديدة على طبيعة مساهمة المؤسسة في الإقتصاد العالمي ، و تعلق أوّل إصلاح بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية، و تعلق الثاني بإعادة الهيكلة المالية ثم ثلاها مشروع إستقلالية المؤسسات بعد صدور المرسوم 88-01 المؤرخ في 12-01-1988.

و بعد المرور بمرحلة التطهير المالي الناتجة عن الإخفاق الذي لاحق المؤسسات الجزائرية العمومية ، بدأ التفكير مع بداية التسعينات في إجراء جديد عرف بالخوصصة،وحدد مفهومها الأمر رقم 22-95 و إنتهى كل ذلك بمرحلة نعيش تفاصيلها في أيامنا هذه .

إشكالية البحث :

مما سبق ، يتضح جليا أن المؤسسة الإقتصادية الجزائرية منذ الإستقلال و إلى غاية يومنا هذا ،شهدت و لا تزال تشهد –وهذا أمر لا شك فيه في ظل السياسات الظرفية التي يتم إتباعها– عدة إصلاحات ،هدفها في كل مرة إخراجها من وضعيتها الصعبة التي لا تزال السواد الأعظم ، مما يؤخر دوران عجلة الإقتصاد الوطني و يقف حائلا أمام النمو و التطور المنشودين، وفي هذا السياق نطرح السؤال التالي :

هل الإصلاحات الإقتصادية المتمثلة في الخوصصة هي هدف سياسي للوصول إلى التنمية ؟ أم مجرد وسيلة في إقتصاد السوق؟

أو بعبارة أخرى : هل يمكن للإقتصاد الجزائري أن يعتمد على القطاع الخاص كإستراتيجية لتدارك العجزالمحقق في القطاع العام حتى يحقق الإستقرار و التنمية ؟

الأسئلة الفرعية :

إن الإجابة عن هذا السؤال المهم تقودنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية المكملة، التي نحاول الإجابة عليها من خلال بحثنا و هي:

1-ما هي الخوصصة ؟ و ما هي أساليبها و أهدافها ؟

2-ما هي مختلف المراحل التي مرت بها المؤسسة العمومية الجزائرية ؟

3-هل الخصوصة في الجزائر هي السبيبل للخروج من الأزمة وتحقيق التنمية؟

فرضيات البحث :

لمعالجة إشكالية بحثنا ، قمنا بصياغة الفرضيات التي نعتبرها أكثر الإجابات إحتمالا للأسئلة المطروحة، و التي تبقى دائما قابلة للإختبار و المناقشة :

1-الخوصصة عنصر من عناصر إقتصاد السوق تعتمد على المنافسة و المبادرة و تشجيع الإستثمار أي الوسيلة المثلى لخروج المؤسسات الوطنية من الأزمات وتحقيق التنمية الاقتصادية.

2-الظروف التي مرت بها الجزائر و خاصة بعد إنهيار أسعار البترول عام 1986 أو ضعف الموارد المالية كان سببا للخوض في مسار الخوصصة .

أهداف البحث :

بطبيعة الحال ، كان إختيارنا لموضوع : "تحليل سياسة الخوصصة و تأثيرها على التنمية في الجزائر" بهدف تحقيق الآتي :

-التوصل إلى المفهوم الشامل و الدقيق للخوصصة و مدى تأثيرها على مردودية المؤسسات الخاصة .

-الكشف عن الدوافع و المبررات الرئيسية لإنتهاجالخوصصة كإصلاح إقتصادي .

-الوقوف على إستراتيجيةالإقتصاد الوطني للدخول إلى إقتصاد السوق .

مبررات و دوافع إختيار الموضوع :

لقد تم إختيار موضوع البحث بالنظر لمجموعة من الأسباب نوجزها فيمايلي :

-معرفة دوافع وظروف التحول نحو الخوصصة .

-محاولة فهم الإصلاحات التي طرأت على الإقتصاد الجزائري .

-التوصل إلى كيفية وضع إقتراحات للمشاكل التي تواجهها عملية خوصصة القطاع العام .

منهج و أدوات البحث :

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل البحث، و من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، و إثبات الفرضيات المتبناة، قمنا بالمزج بين المنهجين الوصفي و التحليلي: حيث إخترنا المنهج الوصفي فيما يتعلق بالمفاهيم العامة التي شكلت مدخلا للدراسة و لمختلف الفصول ، و المنهج التحليلي فيما يتعلق بباقي أجزاء البحث من خلال دراستها بطريقة موضوعية و تحليلها للخروج بنتائج تمكننا من الإجابة على التساؤلات المطروحة سابقا .

صعوبات البحث :

خلال إعدادنا للبحث الذي بين أيدينا ، إعترضتنا مجموعة من الصعاب منها:

1-نقص الكتب الفرنسية في موضوع الخوصصة.

2-ندرة التقارير التي تقف بصدق على واقع عملية الخوصصة و ما صرف لحد الآن من أموال في سبيل إنجازها .

3-شح المراجع التي تبين مدى إسهامات عملية خوصصة المؤسسات في دفع عجلة التنمية و تحقيق الإصلاحات الإقتصادية .

خطة و هيكلة البحث :

لمعالجة موضوعنا هذا، قمنا بتقسيم البحث إلى 03 فصول كمايلي :

-الفصل الأول جاء تحت عنوان : "الخوصصة" فتعرضنا إلى ماهية الخوصصة في المبحث الأوّل ،وتضمن مفهوم الخوصصة، دوافعها ، مبادئها و أنواعها أما المبحث الثاني فوضحنا فيه أهداف الخوصصة و مزاياها تقنياتها،مراحل تطبيقها و أخيرا طرق الخوصصة و أساليبها .

الفصل الثاني : معنون بـ "واقع الخوصصة في الجزائر" تطرقنا فيه إلى الإصلاحات الإقتصادية للمؤسسات العمومية الجزائرية في المبحث الأوّل أما المبحث الثاني فتضمن: إستراتيجيةالخوصصة في الجزائر بحيث فصلنا في المبحث

الأوّل من حيث شرح كل إصلاح على حدى (اعادة الهيكلة، الإستقلالية ،التصحيح الهيكلي) ثم إنتقلنا في المبحث الثاني إلى دوافع و عوائق الخوصصة في الجزائر، وصولا إلى آفاق سياسة الخوصصة في الجزائر .

الفصل الثالث : و هو الفصل التطبيقي و الأخير ، عنوانه "دراسة تطبيقية حول وحدة الجير بالحساسنة" حيث عرّفنا بالمؤسسة محل الدراسة و هيكلها التنظيمي و الوسائل المعتمدة فيها مع إشارة إلى ميزانيتها ،هذا في الجزء الأوّل أما الجزء الثاني فتضمن شرح حول دوافع و مبررات خوصصة المؤسسة ،مراحل تطبيق الخوصصة في الوحدة،و دورها في تحقيق التنمية الإقتصادية.

الفصل الأوّل

الخوصصة

مقدمة الفصل

ظهرت الخوصصة أوّل الأمر كسياسة إقتصادية و كبرنامج تنموي في بعض الدول مطلع الثمانينات و كانت بريطانيا من أوّل الدول التي تبنت هذه السياسة و نفذّتها كبرنامج عمل لتحقيق معدل نمو إقتصادي أفضل، حيث قالت رئيسة وزارئها آنذاك السيدة "تاتشر" : ... ملكية الدولة للمشروعات الكبيرة و إدارتها لهذه الملكية يخضع هذه المشروعات لفلسفة إدارة تحكمها العقلية البيروقراطية التي تتناسب وعقلية إدارة الأعمال التي لا يمكلها و لا يمارسها إلّا قطاع الأعمال الخاص ... " و أصبحت إتجاها عاميا ،خصوصا بعد أن قام نفس البلد المذكور سابقا (بريطانيا) بتحويل ثلث القوى العاملة في المؤسسات العمومية إلى المنتفعين بها، مما ساهم في ضخ 26 مليار جنيه إسترليني في موارد الميزانية البريطانية .

المبحث الأول : ماهية الخوصصة

منذ عقد التسعينات ، تحول الإصلاح الإقتصادي إلى موجة عالمية واسعة ترتكز على تقليص دور الدولة إلى أبعد الحدود ،و نقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص، و تحرير العلاقات الإقتصادية الداخلية و الخارجية للدولة، و عليه برز الإرتباط بين الإصلاح الإقتصادي و الخوصصة .

المطلب الأول : مفهوم الخوصصة

يعتبر مصطلح الخوصصة من المصطلحات الحديثة ،إذ لم يتم الإتفاق عليه إلّا عام 1983 و هو مصطلح أنجليزيPrivatization و الذي يقابله بالعربية عملية تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص،فالخوصصة تعني تحجيم دور الدولة مقابل تفعيل دور القطاع الخاص ،سواءا في الأنشطة أو ملكية الموجودات (الأصول) .

و في الجزائر تعد الخوصصة من بين المفاهيم الإقتصادية الجديدة التي تندرج في سياق الإصلاحات الإقتصادية الجارية*، فهي تكريس لتوجهات الدولة و مجهوداتها في المجال الإقتصادي ووسيلة للحد من الممارسات الإحتكارية و البيروقراطية في مجال تسيير المؤسسات الإقتصادية غير أنّها من أصعب مراحل الإصلاح الإقتصادي و أطولها من ناحية المدة اللازمة لتنفيذها وجني ثمار نجاحها.[1]

وعليه فمفهوم الخوصصة ليس بالمفهوم الواضح من الجانبين النظري و التطبيقي ،كونها عملية تأخذ عدّة أشكال و تقنيات ،لكن يبقى المفهوم السائد لهذه العملية :

تعبر الخوصصة عن الإنتقال التّام أو الجزئي للملكية العامة لصالح الخواص أو تمكينهم بموجب عقد من إدارة المؤسسات مع بقائها مملوكة للدولة، و تعتبر الخوصصة إحدى الدعائم المستعملة للإنتقال إلى إقتصاد السوق سعيا

* في الاقتصاديات التي تسود فيها المنافسة فان الهدف الأساسي من عملية الخوصصة هو : زيادة الانتاجية وتحسين مستوى الاداء، تعظيم الربحية، رفع مستوى رفاه المواطن، تحقيق معدل نمو اقتصادي أفضل، أما في الدول النامية فهي السبيل الاكثر اقتراحا من الهيئات المالية الدولية للقضاء على مجمل مشاكل الاقتصادية والاجتماعية وينظر اليها كهدف في الوقت التي هي فيه وسيلة من الوسائل الممكن اتخاذها من اجل تحسين الوضعية الاقتصادية.

[1] الدسوقي إيهاب ، التخصصية و الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية مع دراسة التجربة المصرية،دار النهضة العربية ، مصر ، 1995 ، ص13 .

لتقليص حجم الدولة ، وعملا على ترشيد الانفاق العام و رفع كفاءة المؤسسة، و ينظر إلى الخوصصة ،بالإضافة إلى ذلك على أنّها وسيلة من وسائل زيادة الديمقراطية الإقتصادية، لهذا نجد المنظورات بالنسبة للخوصصة متعددة، فهناك المنظور الإداري ، الإقتصادي و السياسي .

الجدول رقم 01 : المنظورات الثلاث للخوصصة

	المنظور الإداري	المنظور الإقتصادي	المنظور السياسي
الهدف الرئيسي	تحليل أهداف إجتماعية	تعظيم المنافع الفردية	إعادة توزيع السلطة و الرقابة
وحدة التحليل	مشكلة إجتماعية منفصلة	الفرد–المؤسسة	الجماعة–الطبقة
المفهوم	الإدارة	الآلية المفضلة	السلاح

المصدر: قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الإقتصادية الكلية – دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية opu ،ط3 ،الجزائر 2006، ، ص238 .

و ينظر إليها كذلك ، بأنّها[1] :

"أداة قانونية لتحسين أداء الوظيفة الإقتصادية للمؤسسات الإنتاجية ، و هذه الوظيفة تتمثل أساسا في إستحداث الثروة و توفير السلع و الخدمات الضرورية لإشباع حاجيات المجتمع المتنامية بإستمرار، و كذلك المساهمة في القضاء على البطالة بإيجادمناصب شغل .

إنّ الدول تستعمل الخوصصة كوسيلة لتحويل جزء أو مجموعة الأصول المادية و المعنوية أو رأسمال الإجتماعي للمؤسسة العمومية إلى القطاع الخاص، أي نقل ملكيتها لصالح أشخاص طبيعية أو معنوية خاصة . "

كما أنّ الخوصصة قد تأخذ معنى فتح القطاع العمومي التنافسي أمام الرأسمال الخاص وطنيا كان أم أجنبيا رغبة من السلطات العمومية في توسيع القطاع الخاص، وذلك لإكتساب القدرة على تجميع رؤوس الأموال وتعبئة الطاقات اللازمة بغرض القيام بالإستثمارات لا سيما المنتجة منها .

[1] يوسفي محمد ،مفهوم الخوصصة و إرتباطها بسياسات الإصلاح الهيكلي ، وقائع الملتقى الدولي حول الإصلاحات الإقتصادية في ظل العولمة (واقع و رهانات) ، المنظم من قبل الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين ، المكتبة الوطنية بالحامة ، الجزائر ، 11 و 12 جوان 2005 ، ص02 .

و بالتالي تعددت المفاهيم و المعاني العلمية التي تحاول أن تحدد معنى الخوصصة نذكر منها:

1-تعني الخوصصة التحرر من القيود التي تتعلق بالكفاءة في منشآت القطاع العام و تحويلها إلى حوافز للقطاع الخاص، و يعني ذلك وضع القيود على دور الحكومةو على سياستها الإقتصادية.[1]

2-الخوصصة ليست نتيجة الصدفة بل تمثل حقيقة الموضوع الذي يوّضح رهان الإنتقال إلى إقتصاد السوق، هذا ما يظهر على مستويات نذكرها فيمايلي [2]:

أ-على المستوى القانوني : يعرف الأمر رقم 95-22 الخوصصة على طريقتين:

-تتجلى الخوصصة في نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص و يتم ذلك من خلال تحويل مجموعأو جزء من الأصول المادية و المعنوية أو رأس المال الإجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح أشخاص ماديين أو معنويين خواص.

-تعيّن الخوصصة أية معاملة تتمثل في نقل تسيير المؤسسات العمومية إلى أشخاص ماديين أو معنويين خواص عن طريق التعاقد فيتم عندئذ تحويل السلطة القانونية أو الإقتصادية إلى أشخاص خواص أو هيئات أو أجهزة تابعة للدولة أو مؤسسة على شكل مدني أو تجاري .

ب-على المستوى السياسي : تتمثل الخوصصة في وضع القطاع الخاص مكملا للقطاع العام و بالتالي تمثل الخوصصة وسيلة للحد من الممارسات الإحتكارية و البيروقراطية في المجال الإقتصادي، فالهدف المنتظر يكون إذن تنازل الدولة عن تسيير الإقتصاد و تخليصها من صلاحيتها التقليدية كدولة مالكة و مسيرة.

ج-على المستوى الإقتصادي : تتمثل عملية الخوصصة في تحويل مؤسسات الدولة إلى مؤسسات خاصة بها و نظرا لتطور الإستراتيجيات التنموية الجزائرية خلال السبعينات يعبر قرار خوصصة المؤسسات العمومية عن فشل

[1] د.المرسي السيد حجازي، الخصخصة "إعادة ترتيب دور الدولة و دور القطاع الخاص"، كلية التجارة ، جامعة بيروت العربية ، 1999 ، ص13.

[2] قاضي أنطوان الناشف ، الخصخصة مفهوم جديد لفكرة الدولة و دورها ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ،2000 ، ص 102 .

تلك الإستراتيجية على مستويين :

***على المستوى الخارجي** : تعكس الخوصصة فشل محاولة الدولة الرامية إلى عدم الخضوع لتدويل رأس المال و الإنتاج .

***على المستوى الداخلي** :تعني الخوصصة إخفاق محاولة الدولة لتوفير إعادة إمتلاك المجتمع لوسائل الإنتاج .

***على المستوى الإجتماعي** : يبدو أنّ الخصخصة أحدثت تشققات في ما كان يعرف بـ "النموذج التنموي الجزائري " لهذا يجدر التساؤل حول معرفة الإمكانيات التي تنتجها لنا الخوصصة أي تحرير الإقتصاد من أجل إقامة إقتصاد السوق في ظل العدالة الإجتماعية[1]

3-الخوصصة هي نقل ملكية المشروعات العامة إلى أيدي القطاع الخاص و يتضمن هذا تحويل الأصول أو الخدمات من القطاع العام إلى القطاع الخاص الذي يعد مطلبا أساسيا للإصلاح الإقتصادي.[2]

إذن يمكن القول أنّ الخوصصة هي عملية ضرورية من أجل التحرر القطاعي و التحول السياسي و الحريّة من خلال زيادة مشاركة القطاع الخاص في إنتاج الناتج القومي الإجمالي .

و هكذا يتضح لنا أنّ الخوصصة تعتبر سياسة اقتصادية تهدف إلى رفع معدلات النمو الإقتصادي من خلال تقنين الأدوار بين الحكومة و القطاع الخاص، و التشجيع على تحسين جودة منتجات المشروع و الإبتكار و المنافسة و جذب الإستثمار .

و مع ذلك ليست الخوصصة هي العصا السحرية التي تحل كافة مشاكل الدول النامية ، إنّما هي جزء من كل ينبغي أن يواكبها تغيير جذري في بيئة الأعمال، أي تحسين كفاءة المؤسسة أو الإطار المؤسسي في الدولة و تحسين

[1] ثروت محمد علي ، مقال تحت عنوان " أساليب و طرق إعادة تقييم الأصول و آثارها المالية في ظل سياسة الخوصصة " من بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للتحليل و الدراسة الخاصة بالتخطيط ، الجزائر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى،الأردن ، 1999 ، ص 374-375.

[2] المرسي السيد حجازي ، مرجع سبق ذكره ، ص 15.

الأداء السياسي، و تحسين اداء المؤسسات المالية ،و إنضباط الأسواق و كل هذا يدخل في إطار التحول إلى إقتصاد السوق .

المطلب الثاني : دوافع الخوصصة و مبرراتها

إنّ مشاكل المجتمع الإقتصادية وغير الاقتصادية أرجعها النّاس إلى تدهور القطاع العام و فشله في تناول هذه المشاكل، فمما لا شك فيه أن الأزمات المالية التي تواجهها الدول" النامية عامة"، كشفت عن مواطن الضعف و الوهن في أوصال إقتصادياتها، لذا فإن إتخاذ قرار الإلتجاء إلى الخوصصة يعود إلى دوافع يمكن توضيحها فيمايلي:

1-الدوافع الإقتصادية و المالية :

-إنّ القطاع الخاص أكفئ من القطاع العام في إدارته للمؤسسات ،مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية وبالتالي زيادة معدلات النمو الإقتصادي، لكن الواقع يؤكد بأنّ حالات الفشل و الإفلاس التي يتعرض لها القطاع الخاص تفوق بحد كبير حالات الفشل التي تمس مؤسسات القطاع العام .

- إنّ القطاع الخاص مما يقدم من حوافز أقدر من الدولة على تعبئة الموارد المالية وتوجيه الإدخار نحو المشاريع المربحة و تعميم ملكية هذه المشاريع وخلق سوق مالية نشطة تشجع على الإدخار و توفير قناة وطنية للتمويل، لكن خلق مشاكل مربحة لا يعني بالضرورة أن هذه المشاريع ذات مضمون إجتماعي يراعي مصلحة أفراد المجتمع الأساسية ،بينما يمكن للدولة تصحيح تفاوت المداخيل عند طريق توزيعها ،كما يمكن إستعمال أرباح المؤسسات في تحسين البنية التحتية الإقتصادية و الإجتماعية .[1]

-إنّ تحويل ملكية المؤسسات إلى قطاع خاص يزيل عن كاهل الدولة عبء خسائر تلك المؤسسات مما يسمح لها بتركيز جهودها و مواردها لأهداف إقتصادية أخرى، منها تسديد الديون الخارجية.

[1] عبد الله إبراهيم القويز، "التخصيص ، أهدافه و أسسه و فوائده و شروط نجاحه ،المطابع التنفيذية الأوغيست ، الرياض ، 1999 ، ص90 .

و من هته الدوافع الإقتصادية نذكر كذلك :

***تطبيق سياسات التعديل الهيكلي و التثبيت الإقتصادي :**

من الملاحظ أنّ أغلب الدول التي باشرت بإصلاح إقتصادها الوطني و شرعت في تطبيق بعض أشكال الخوصصة، بدأت بتنفيذ الإجراءات التمهيدية بمحض إرادتها و إنتهت إلى تطبيق الخوصصة الهيكلية (لإزالة الإختلال بين العرض والطلب وباقي أشكال العجز الداخلية والخارجية) الموصى بها من طرف الهيئات المالية الدولية عندما إضطرت إلى الإقتراض منها وإعادة جدولة ديونها ، فعملية الخوصصة تندرج في سياق سياسات التعديل الهيكلي، ترتكز على مبدأ خفض عجز الموازنة ، كما أنّ برامج الإصلاح الإقتصادي المنفذّة في إطار سياسات التعديل الهيكلي تنصح بتحرير المبادلات و التقليل من النفقات العمومية لا سيما الإعانات المالية للمؤسسات الإنتاجية عملا بمبدأ ربط الأسعار الداخلية بالأسعار الدولية، وكذلك إلغاء رخص الإستيراد المعمول بها عادة في الإقتصاديات المسيّرة إداريا ،و كذا إزالة القيّود الكمية مما يؤدي إلى زيادة موارد الميزانية.[1]

***تحديث الجهاز الإنتاجي :**

تعتبر الخوصصة ، كما سبق لنا الذكر، أداة في يد الدولة لجعل الجهاز الإنتاجي قادرا على إستحداث الثروة، كما تعتبر من أنجع الوسائل العصرية لإصلاح القطاع العمومي و إعادة هيكلته و تحسين أدائه الإقتصادي، و بعبارة أخرى الخوصصةكنمط أو تقنية تقتضي الإحتكام إلى الكفاءة الإنتاجية و الفعالية الإقتصادية، و الميل إلى الإعتداء بهما دون إغفال باقي الإعتباراتالإقتصادية و الإجتماعية ... إلخ

[1] عليواش أمين عبد القادر، أثر تأهيل المؤسسات الإقتصادية على الإقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،جامعة الجزائر،2006-2007 ، ص 96 .

***إرساء آليات إقتصاد السوق :**

تشكل الخوصصة في نظر الهيئات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي تعبيراعن الرغبة الصادقة للدولة في الإنتقالبإقتصادياتها بخطوات أسرع نحو إقتصاد السوق المشتغل وفقا لقوانين العرض والطلب ،وعن رغبتها كذلك في إنتهاج سياسة إقتصادية متفتحة على الإقتصاد العالمي، وإرساء سوق وطنية للموارد والخدمات ومصاحبتها بتخصيص عقلاني للمواد الإنتاجية، كما أنّها وسيلة فاعلة في عملية تكثيف النسيج الصناعي وفي إنعاش حركية الإستثمارات المنتجة.[1]

***تحقيق محيط تنافسي [2] :**

عمليات الخوصصة لا تشكل في الحقيقة، إلاّ عنصرا من عناصر الإصلاح الإقتصادي لكنّه عنصر جوهري في برامج التثبيت الإقتصادي والتعديل الهيكلي، لذلك يجب أن ترفق بإصلاحات أخرى ينصب مضمونها على إستحداث محيط تنافسي لتحسين النّجاعة المالية للمؤسسات، وكذلك إعتماد تشريعات وتنظيمات متماشية مع الوضع الجديد للمؤسسة ومنسجمة مع سلوكات وعقلية القطاع الخاص ،كذلك يجب رفع درجة المنافسة التي هي وحدها كفيلة بتحقيق إرتفاع دائم للفعالية الإقتصادية .

2-الدوافع السياسية :

و التي تهدف إلى تحويل الإقتصاديات النامية إلى إقتصاد فردي، رغم أنّ الإقتصاد الرأسمالي لم يكن يوما إقتصادا فرديا خالصا، قد كانت الدولة طوال مراحل تطورها شريكا تمارس مختلف الأنشطة الإقتصادية و الإجتماعية إلى جانب الأفراد أو الخواص، و بعد تخلي الدولة عن معظم الأنشطة الإقتصادية تتفرغ للإهتمام بأمور الدفاع ، الأمن و الصحة ... إلخ .

[1] ضياء مجيد الموساوي ،الخوصصة و التصحيحات الهيكلية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1995 ، ص20 .
[2] عليواش أمين عبد القادر ، المرجع السابق، ص97 .

إذن فالدافع السياسي لعملية الخوصصة كان بهدف خلق دور جديد لصناعة القرار من خلال الجمعيات السياسية و الإنفتاح الديمقراطي .

3-الدوافع الإجتماعية :

تتعلق بربط العائد بالكفاءة و العمل على التقليل من ظاهرة الفقر بزيادة فرص العمل، و يرى البعض أنّ الخوصصة تؤدي إلى القضاء على التلاعب الإجتماعي في صورة المحسوبية ،كما يمكن أن تكون وسيلة الدولة إذا أرادت القضاء على المشاكل الإجتماعية مثل: التواكل، المديونية، والتعاطي عن محاسبة المخطئين و الرشوة[1]...إلخ إذن دواعي الخوصصة كثيرة يمكن تلخيصها في نقطتين أساسيتين هما:

-غياب المنافسة والناتج عن هيمنة القطاع العام و إحتكاره السوق حيث كانت الأسعار تتخذ إداريا تبعا لعمليات الخطة المرسومة.[2]

-إختلاف التوازن الإقتصادي الذي تكبدت عنه الحكومة خسائر كبيرة نتيجة سوء التسيير في المؤسسات العمومية و هذا بزيادة النفقات العامة التي تتمكن الحكومة من تغطيتها بزيادة الإيرادات و تدفعها للإقتراض مما ترتب عنه إرتفاع نسبة التضخم و بالتالي إنخفاض معدل النمو الإقتصادي.[3]

[1] فالح أبو عامرية ، الخصخصة و تأثيراتها الإقتصادية، دار أسامة -عمان ، الطبعة الأولى،2008،ص78 .

[2] بوكماش عبد الله ،التفكيك الجمركي و أثره على تنافسية المؤسسات (دور برنامج تأهيل المؤسسات كتدبير مرافق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة الجزائر،2006-2007،147 .

[3] حسين عمر، الجات والخوصصة، دار الكتاب الحديث ، يوليو 1996 ،ص20 .

المطلب الثالث : أنواع الخوصصة و أشكالها

للخوصصة أنواع عديدة و أشكال مختلفة و فيمايلي نحاول التطرق إليها بالتفصيل :

أولا : أنواع الخوصصة :

أ.الخوصصة الصغرى : تتم هذه العملية عن طريق البيع بالمزاد العلني للوحدات الإنتاجية الصغرى خاصة في ميدان الخدمات مع الأخذ بعين الإعتبارإقتراحات السلطة المالكة لأصولها.[1]

ب.الخوصصة الكبرى : هي خوصصة المؤسسات العمومية الكبرى حيث يتم إختيار مجموعة لطرحها في السوق.

ج.الخوصصة الداخلية: هي خوصصة المؤسسات عن طريق تحويل الملكية إلى عمال المؤسسات المعنية بالخوصصة إمّا عن طريق بيع بأسعار ميّسرة أو عن طريق توزيعها .

د–الخوصصة الخارجية :هي خوصصة المؤسسات بغرض بيعها للجمهور عن طريق اجراءات التفاوض

هـ.الخوصصة التلقائية : هي خوصصة تعطي الأولوية لمسيري المؤسسات العمومية لتحويل المؤسسات لصالحهم الخاص و يتم التفاوض حول شروط تحويل الملكية و الحصول على المؤسسات لأنّ الحصول على هذه الأخيرة تعني تحويل أصولها و هذه العملية تواجه خطر عدم إحترام مواعيد البدء في العملية .

و.الخوصصةالإختيارية :تكون من إقتراح مديري المؤسسات العمومية إمّا لحساب أشخاص أو منظمات تحت شروط يتم الإتفاق عليها لتحويل الذمة المالية .

[1] قاضي أنطوان الناشق ، المرجع السابق ، ص14 .

ثانيا : أشكال الخوصصة : و تتم بطريقتين

***الخوصصة الكلية أو الجزئية**

***خوصصة الملكية أو خوصصة الإدارة**

I.الخوصصةالكلية أو الجزئية :

أ.الخوصصة الكلية :قد تكون الخوصصة كليا إذا كان طرح أصول أو أسهم الشركات للبيع بالكامل إمّا بشكل مباشر و إمّا في سوق الأوراق المالية .

ب.الخوصصةالجزئية :إذا كان المطروح للبيع هو جزء من أصول و أسهم الشركات أي كان يطرح للبيع 10 % أو 20 % أو 40 % فقط من هذه الأصول و الشركات ولا تخرج عند نطاق قطاع الأعمال العام إلى نطاق الشركات المساهمة إلّا إذا كانت نسبة ملكية القطاع العام فيها أقل من 50 % من قيمة الأصل أو أسهم الشركة.

II.خوصصةالملكية أو خوصصة الإدارة:

أ–خوصصة الملكية : و تعني نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص عن طريق البيع إمّا بالأسلوب المباشر وإمّا بطرح الأسهم المعدّة للبيع في سوق الأوراق المالية .

ب–خوصصة الإدارة : هي كبديل لخوصصة الملكية تستلزم إستخدام أسلوب الإدارة الأجنبية بموجب عقود إدارة أو عقود تشغيل.[1]

[1] عمر حسين ، المرجع السابق ، ص75.

المطلب الرابع : مبادئ الخوصصة

تختلف مبادئ الخوصصة من دولة لأخرى حسب الأهداف المراد تحقيقها و على العموم هناك مبادئ أساسية لا تخلو من برنامج خاص بعملية الخوصصة و هي تتمثل فيمايلي:

أ-تفادي التبذير :حيث أنّ الهدف من الخوصصة هو تفادي العجز الذي تعاني منه المؤسسات العمومية، وخروجنا عن هذا يؤدي إلى هدر أموال عمومية يمكن توظيفها في مجالات أكثر مردودية .

2-تثبيت المصالح الوطنية : لأنّ عملية الخوصصة تهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة الدولة و تمكين فعالية إقتصادها و تحقيق الرفاهية لأفرادها لذا تحرص الدولة في برنامج الخوصصة على وضع قوانين و تشريعات تحمي مصالحها الوطنية كتحديد نسبة معينة يمكن للأجانب من الأفراد و المؤسسات شراؤها من الأملاك العمومية و بذلك تستطيع الدول فرض وجودها ،و منه خدمة مصالحها بما يتماشى و السياسة الإقتصادية لحكومتها .[1]

3-تقنين عملية الخوصصة :حيث أنّ تجزئة المؤسسات العمومية المراد خوصصتها إلى مؤسسات يمكن التنازل عنها و أخرى لا يمكن التنازل عنها، وكذلك مؤسسات يمكن خوصصتها و أخرى لا يمكن خوصصتها إلا بقانون خاص .

و هكذا تحاول مختلف البرلمانات و التشريعات القانونية حصر أكبر قدر ممكن من الحالات لتتم الخوصصة في أحسن الظروف .

4-شفافية العملية:و هي من المبادئ الأساسية لنجاح عملية الخوصصة في أي مؤسسة و في أي بلد، ويتمثل ذلك في وضوح كافة القراءات والإجراءات التي تؤدي إلى بيع المؤسسات العمومية للمستثمرين الخواص مما يكفل تكافؤ الفرص بينهم ،حيث تقوم الدولة بإعلام الجمهور في الوقت المناسب ،و تزودهم بالمعلومات الموضوعية و الدقيقة دون تفضيل أحد على آخر و أثناء البيع يتحقق ذلك في السوق المالية بالمنافسة الشرعية.

[1] نسيلي جهيدة، أثر العجز المالي على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 101.

5-تطور المساهمة الشعبية : إنّ المساهمة الشعبية في شراء أسهم المؤسسات سيحد من إحتكار الدولة للإقتصاد و يشجع صغار المستثمرين بشراء الأسهم حتّى يكون لكل منهم القدرة المالية مما يؤدي الى إحداث التنمية الإقتصادية .

6-تخفيف المديونية للدولة : إنّ العائد الذي تحصل عليه الدولة جراء عملية الخوصصة يمكن أن يكون موردا ماليا تحاول الدولة إلى جانب مواردها الأخرى مجابهة المديونية لعملية الخوصصة محاولة منها إستبعاد الديون بالمساهمة في المؤسسات المخوصصة، أي يمكن لكل دائن أن يحصل على عدد من الأسهم تعادل دينه و هي صيغة من صيغ تخفيض الأعباء على الدولة .[1]

7-المحافظة على مناصب الشغل : إنّ ما يميز المؤسسات غالبا هو العمالة الزائدة، حيث أنّ توظيف عدد يفوق ما تتطلبه المؤسسة كان من الأسباب الرئيسية في إختلال التوازن المالي و لقد أظهرت تجارب بعض البلدان لعملية الخوصصة على أنّها تؤدي إلى تسريح العمال لكل المؤسسات المرشّحة لها،إذا كان من الضروري قبل الشروع في عملية التخطيط من أجل المحافظة على أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل .

8-مبدأ التدرج :

إنّ عملية الخوصصة تتم بطريقة تدريجية حين تقييم المؤسسات القابلة للخوصصة و من تم إدراجها ضمن برنامج الحكومة.

[1] الدكتور محفوظ لعشب، سلسلة القانون الاقتصادي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1997، ص 68.

المبحث الثاني : الخوصصة كآلية للدخول إلى إقتصاد السوق

في ظل تدهور معدلات التبادل التجاري و إرتفاع الفائدة و إضطرابفي أسعار الصرف و إختلاف موازين المدفوعات الخارجية و تباطئ معدلات النمو و إزدياد الفقر ،إضطرت العديد من الدول النامية إلى اللجوء إلى المؤسسات الدولية لمساعدتها على إعداد و تنفيذ برامج إستقرار و تصحيح إقتصادي، كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير و الذين لعبا دورا هاما في تقديم سياسة الخوصصة لتلك الدول كإحدى أهم سياسات الإصلاح الإقتصادي الأكثر ملائمة لها.

و هذا أصبح الكثيرون ينظرون إلى الخوصصة على أنّها الأداة الفعّالة و المرجوة من أجل رفع كفاءة الإقتصاد القومي و نشر و توزيع الثروة بين أبناء المجتمع و تقليل عجز الميزانية العامة، وترتب على ذلك أن أصبحت الخوصصة ظاهرة عالمية في نهاية القرن العشرين تتواجد في مختلف الدول خصوصا في دول التحول الإقتصادي و الدول النامية .

المطلب الأول : خيارات و إستراتيجياتالخوصصة

أ–خيارات الخوصصة

تتعدد الإختيارات التي يمكن إتباعها ،مبنية على طبيعة المؤسسة المراد خصخصها و سوق المال السائدة، و من بين هذه الخيارات :

أ–الاكتتاب العام : تقوم الدولة بطرح أسهم المؤسسة العامة في سوق الإكتتاب من جانب المساهمين ، وهذه إحدى الطرق الأكثر شيوعا ، على أنّ لها متطلبين رئيسين هما :

*أن تشكل المؤسسة المطروحة فرصة إستثمارية مغرية للقطاع الخاص الأمر الذي لا ينطبق على الأكثر من المؤسسات العامة التي تحتاج إلى مبالغ طائلة لتأهليها لهذا الدور .

*أن تتواجد سوق مالية متطورة ، الأمر الذي لا يماثل أيضا الواقع المالي .

ب–بيع المؤسسة العامة لإدارتها : (Management buyowt)

هذه الطريقة تصلح في المؤسسات الصغيرة التي لم يمضي على قيامها و قتا يعطيها قبولا عاما .

ج–البيع المباشر : شركة قائمة راغبة في الإستثمار أو مجموعة مستثمرين .

د–إنشاء إدارة ثم تحويل الملكية (buildoperat and transfer) :تنطبق على المشاريع الجديدة التي يمكن أن يقوم القطاع الخاص بإنشائها و إدارتها بأهداف المؤسسات العامة .

هـ–أن تعهد الدولة بإدارة المؤسسات إلى القطاع الخاص للفترة المحددة لقاء أجر .

و–تأجير المؤسسات العامة (leasing) للقطاع الخاص.[1]

فيما يتعلق بأساليب البيع ،يمكن بل وينبغي استخدام مجموعة من الطرق لنقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، و تتمثل عمليات البيع القائمة على أساس الشراء الكامل أو على أساس حيازة للأغلبية لأسهم في المنشأة العامة هي الخيار المفضل، ومع ذلك فإن هذا الخيار قد لا يكون دائما ممكنامن الوجهة السياسية أو المالية .

يمكن مع ذلك أن يعود بيع الأسهم لأقلية في المؤسسة العامة الضخمة أو الإستراتيجية بالنفع خصوصا إذا إنتقلت السيطرة الإدارية إلى الدفاع الخاص من خلال مزادات عامة على الإسراع بعملية التخصيص.

من الوسائل الأخرى التي تساعد على التعجيل بالتخصيص، تجميع مجموعة من أسهم المؤسسات العامة في شكل صندوق إستثماري مشترك أو صندوق قطري أو صندوق تخصيص أو صندوق أمانة و ذلك للبيع للمواطنين المقيمين أو الغير المقيمين أو المستثمرين الدوليين عموما.

و يمكن منح مزايا للعاملين في المنشآت العامة أو للجمهور بحيث قد تتداول هذه الحقوق في السوق فيما بعد، و ربما ترتفع قيمتها بإرتفاع أسعار الأسهم التي يمكن شراؤها بهذه الحقوق.[2]

[1] قاضي أنطوان الناشف ، المرجع السابق ، ص108 .

[2] قاضي أنطوان الناشف ، المرجع نفسه ، ص138.

ب-إستراتيجيةالخوصصة :

تم تبني إستراتيجية محددة و واضحة المعالم لتطوير قطاع الأعمال العام ،لعل أبرز محاورها و ملامحها مايلي:

-تحرير إدارة الشركات من السيطرة الكاملة للوزارات و الأجهزة البيروقراطية و إعتمدت في ذلك صيغة الشركات القابضة عليها إلّا أنّ التجربة وحدها هي سوق تصدر الحكم على هذه النماذج .

-تبيين آلية واضحة لإشتراك القطاع الخاص في ملكية الوحدات العامة و بيع الأجزاء الميئوس منها من تلك الوحدات أو تصنيفها عند الضرورة ،و هو ما لم يكن مسموحا به في الفكر الإقتصادي للقطاع العام.

-تطوير آلية فعّالة لمراقبة أداء الإدارة و إمكانية محاسبتها و إستبدالها بشكل دوري عند الضرورة .

-إخضاع تمويل النشاط لمعايير سوق المال و إنهاء ممارسات إسترخاء مال شركات القطاع العام و استنزافها للموارد القومية لإقتراضها المفرط من البنوك أو بتحميل خسائرها على الدولة .

-إشتراك العمال في الإدارة بصيغة تتماشى مع متتطلبات الأعمال ،و يتقرر بعد مرحلة من الأداء لهذه الإستراتيجية ما إذا كانت ستعتبر نهاية المطاف بالنسبة للتطوير المفترض و المستهدف أو أنّه سوف يتطلب الأمر إضافات أو تعديلات تفرضها الظروف و النتائج و تستوجبها الضرورات الإقتصادية.[1]

[1] صلاح عباس ، الخصخصة " المصطلح و التطبيق "، مؤسسة شهاب ، الجامعة الإسكندرية، 2003،ص89 .

و الجدول التالي يوضح إستراتيجيات الخطوات :

الجدول رقم (2): إستراتيجيات الخطوات المرحلية الأولى

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية
الهدف الرئيسي	* إدارة الأزمة تتضمن السيطرة على التضخم و إعادة النمو للإقتصاد.	*تحسين الظروف الإجتماعية والأوضاع التنافسية وتحقيق الإستقرارللإقتصاد الوطني ككل.
الأدوات المستخدمة	*تخفيض كبير لأرقام الميزانية : الإصلاح الضريبي،تحرير الأسعار وتحرير التجارة و الإستثمارالأجنبي،إزالة القيود، إنشاء الصندوق الإجتماعي، تحديد مؤسسات مستقلة لتنفيذ، القيّود والقيام ببعض عمليات الخوصصة.	*إصلاح أنظمة الخدمة المدنية وأنظمة العمال وإعادة هيكلة وزارات الشؤون الإجتماعية،الإصلاحالقضائي،تحديد النظام التشريعي و الإرتقاء بمستوى أنظمة وأجهزة الإشراف وتحسين الجباية الضريبية والقيام بخطوات واسعة لتخصيص وإعادة هيكلة العلاقة بين الحكومة المركزية و الحكومة المحلية.
الأجهزة المنفذة	*رئاسة الدولة ،المجلس الإقتصادي على المستوى الوزاري ومؤسسات الإقراض الدولية و المجموعات المالية الخاصة بالمستثمرين الأجانب كأفراد و كجماعات.	*رئاسة الدولة ومجلس الوزراء والجهاز التشريعي ،موظفوا الدولة و ممثلوا مراكز القوى السياسية والإتحادات و الأحزاب وأجهزة الإعلام والحكومات المركزية و المحلية ،القطاع الخاص ومؤسسات التمويل الدولية.
التحديات الرئيسية	*التحكم في الإقتصاد ككل من قبل موظفين معزولين الى حد ما عن التيارات السياسية و الفكرية.	*إعتماد البناء المؤسسي بشكل أساسي على عناصر الإدارة المتوسطة في القطاع الخاص.

المصدر:عبد الله ابراهيم القويز ،المرجع السابق ،ص20

إنّ تنفيذ هذه الخطوات على أكمل وجه سيقنع الجميع بمدى رغبة الدولة و إلتزامها و مقدرتهاعلى تنفيذ البرامج المطلوبة للإصلاح الإقتصادي و التخصيص ،كما أنّ عدم توفر القناعة السياسية (كتردد السياسين في إتخاذ القرارات و قناعتهم بعدم إمكانية تنفيذه سياسيا) يجعل المضي قدما في تنفيذ المزيد من الخطوات مضيعة للوقت .

قد أظهرت التجربة حتّى الآن نجاح تنفيذ البرامج الهادفة إلى تقليل سيطرة الدولة على الحياة الإقتصادية وتعتمد على عنصرين أساسين: **الأوّل:** هو الإلتزام بمبدأ إقتصاد السوق و إقتران ذلك بالرغبة الصادقة في إزالة كل العوائق التي تحول دون تحقيق ذلك، و عدم الرضوخ للأصوات المطالبة بهذه الخطوات أو التأخير في تنفيذها .

إنّ الإستمرار في تحرير الإقتصاد و تعريضه لعوامل السوق سيؤذي إلى دعم الجهود الهادفة إلى إيجاد فرص وظيفية جديدة و تحقيق الضغوط التي تسببها قرارات التخصيص و ستزيد من الفوائد التي يجنيها الإقتصاد الوطني .

الثاني: أنّه رغم وجود قناعة لدى الكثير من الدول بأنّ تقليل نسبة مساهمة الحكومة بالمؤسسات العامة هو أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج الإصلاح إلّا أنّه ليس هناك إتفاق حول الوقت الذي يجب أن تبدأ فيه عملية التخصيص أثناء تنفيذ برامج الإصلاح .[1]

إنّ توقيت بدء تنفيذ عملية التخصيص يعتمد على حيوية الإقتصاد في الدولة و مدى إستعداده لتقبل مشاركة أكثر للقطاع الخاص، كما أنّ وضع خطة لذلك يساعد على الإنتقال بسهولة من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية من برامج الإصلاح، و سيسمح باحراز تقدم ملموس في مجال التخصيص بأقل المشاكل.

سبق و أن إستخدام هذا الأسلوب من قبل العديد من الدول و كانت النتيجة تقسيم العملية الإصلاحية إلى مرحلتين :

المرحلة الأولى : ترتكز على تحقيق الإستقرار المطلوب عن طريق الإصلاحات الهيكلية لتنمية الظروف،تحرير الإقتصاد و التخصيص، ولمزيد من المشاركة من قبل القطاع الخاص .

[1] عبد الله إبراهيم القويز، المرجع نفسه ،ص23.

المرحلة الثانية : تتطلب إجراءات أكثر عمقا و تعقيدا ، وتتناول التخصيص على نطاق أوسع بإعتبار أنّه سبق و هيأت الظروف لذلك في المرحلة الأولى .

إنّ النّجاح في تنفيذ برامج الإصلاح يؤدي إلى إقناع الجميع بأنّ هذه النتائج الإيجابية قابلة للإستمرار و أنّ تحقيق النّمو الإقتصادي المطلوب ممكن على المدى الطويل .

إنّ عدد لا يستهان به من الدول لم يستطيع الفكاك من المرحلة الأولى، و يعود السبب في ذلك إلى أنّ القائمين على برامج الإصلاح حصروها في مجالات ضيقة لا يؤدي تنفيذها إلى تحقيق التغيير المطلوب.

كما إتخذت قرارات التخصيص بطريقة إعتبارية مما أدّى إلى حصول النتائج المرجوة لذا ينبغي على المسؤولين لتنفيذ الإصلاح و قبل الشروع في المرحلة الأولى،[1] تهيئة الظروف الملائمة و اللازمة لإنطلاق بدء الخطوات التالية:

-إعلان واضح بأنّ الهدف المتوخى من عملية الإصلاح هو بإختصارالإنتقال إلى إقتصاد السوق المبني على المنافسة العادلة ، و ممكن إضافة أهداف ثانوية أخرى مثل : تحسين الوضع المالي للدولة.

-توضيح المقاييس التي سوف تستخدم لتقري ماذا اذاكانت بعض النظم المطلوبة مفيدة و يجب إبقائها،أو معطلة يجب إلغائها ،و أنّه لا بد من تحسينها للمساعدة في الوصول إلى النتائج المرجوة .

-إعادة القوائم المالية و الميزانيات الحكومية ، بما في ذلك توفير المعلومات اللازمة حول الإقتراض من البنوك و ذلك للمساعدة في تحديد المؤسسات الحكومية التي تحقق خسارة من عملياتها و تحديد أسباب هذه الخسائر .

-شرح الإجراءات التي سوف تتبع لبيع المؤسسات الحكومية التي تقرر تخصيصها.[2]

[1] بوصبرة عبدالله، اتجاهات القطاع العام الصناعيي نحو الخوصصة، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 1999، ص 96.

[2] عبد الله إبراهيم القويز ، المرجع السابق، ص21 .

المطلب الثاني : أسس نجاح برنامج الخوصصة

إنّ الخوصصة هي سياسة إقتصادية إصلاحية و نجاحها يستلزم تكاملها مع السياسات الأخرى في المجتمع و في الحقيقة فإنّ مجمل هذه الإصلاحات يمكن أن تمر عبر المراحل التالية حتى لا تلقى معارضة و يمكن التفصيل فيها كالتالي[1] :

1-تهيئة الرأي العام :

يجب القيام بحملة توعية ضخمة للمواطنين توضّح من خلالها المفاهيم الصحيحة للخوصصة و آثارها المتوقعة من خلال وسائل الإعلام المختلفة و عن طريق عقد الندوات و المحاضرات و غيرها.

2-إعداد الإطار المؤسسي الجيّد للخوصصة :

حيث يعتبر من أهم أسس نجاح سياسية الخوصصة ، وهو وضع إطار قانوني شامل لبيئة الأعمال في الدولة، أي وضع الضوابط الصريحة و الواضحة للتحول إلى إقتصاد السوق بشكل عام و في كافة جوانبه السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية.

3-إرساء آليات خاصة لتنفيذ الخوصصة :

إنّ التطبيق يستلزم إنشاء إدارة أو جهاز خاص بالخوصصة له مهامه المحددة التي يمكن تلخيصها في:

-إعداد برنامج الخوصصة ليشمل وضع الإطار العام للشركات التي يمكن إدراجها للخوصصة .

-وفق جدول زمني محدد و ضمن إعتبارات محددة يتم إختيار تلك المؤسسات و المشروعات من حيث وضعها المالي و أهميتها في الإقتصاد القومي .

-تهيئة المنشآت المزمع تخصيصها إلى مرحلة الخوصصة عن طريق تحويلها مثلا إلى شركات قابضة لتحقيق إستقلالها المالي و الإداري بهدف تحسين أدائها أولا :

[1] فالح أبوعامرية ، المرجع السابق، ص30-31 .

*إعتماد تقييم الشركات و تحديد قيمة السهم بها .

*إختبار الأساليب المناسبة للخوصصة .

*مساعدة الشركات العامة المتعثرة عن طريق إعادة هيكلتها لتهيئتها للخوصصة .

*إعداد قاعدة بيانات للخوصصة .

4-دعم وتقوية أسواق المال :

العمل على إيجاد سوق مال و بورصة للأوراق المالية على درجة كبيرة من الكفاءة ،لطرح أسهم الشركات للتداول،و قيام هذه الأسواق بمتابعة أداء هذه الشركات عبر متطلبات الإلتزام القانوني فيها،و كذلك الحال لوجود البنوك و شركات التأمين على درجة عالية من الكفاءة كي تساهم في إنجاح عمليات الخوصصة.

5-المحافظة على دور فعّال للدولة :

من أسس تطبيق الخوصصة هو تحديد الدور الذي يضطلع به كل من القطاع الخاص و الدولة في الإقتصاد الوطني، ولعل دور الدولة في ظل الخوصصة يتركز في المهمات التالية[1]:

-وضع قواعد القانون أو البناء المؤسسي.

-المحافظة على عدم تشوه بيئة السياسات الإقتصادية.

- زيادة الإستثمار في الخدمات الإجتماعية و البنية الأساسية .

- حماية الفئات المتضررة (و عادة تكون من ذات الدخل المحدود) من آثار الاصلاحات.

- حماية البيئة .

و نضيف بأنّ دور الدولة يجب أن يعتمد على التخطط الإستراتيجي و صناعة القرارات السياسية و الإقتصادية و وضع أسس الإنضباط و الإدارة .

[1] مرسي السيد الحجازي، المرجع السابق،ص35-39 .

المطلب الثالث : تقنيات سياسة الخوصصة

من ضمن شروط نجاح أي برنامج تصحيحي هو وجود تقنيات دقيقة يعتمد عليها في تطبيق هذا البرنامج، و الخوصصة أحد هذه البرامج التي تعتمد بدورها على تقنيات، قد تكون في بعض الأحيان معقدة، كما أنّ تنفيذ برنامج الخوصصة بإستعمال تقنيات بصفة دقيقةووحيدة قد تضمن النّجاح و السير الحسن لهذا البرنامج، لذا فإنّنا سنتطرق إلى أهم هذه التقنيات في النقاط التالية[1] :

1-الإستثمار الخاص: لهذه الطريقة ثلاثة أوجه :

الوجه الأول :بيع جزء أو مجمل أصول المؤسسة العمومية لمستثمر خاص سبق تعيينه .

الوجه الثاني :يقدم أعلى عرض في المزاد العلني .

الوجه الثالث :التفاوض المباشر مع شخص أو أشخاص وطنيين أو أجانب .

يتم إستعمالالإستثمار الخاص عندما تكون الأسواق المالية غير متطورة أو غير موجودة ،و تظهر محاسن هذا المنهج في مرونة إجراءات نقل الملكية ،أمّا مساوئه فتتمثل في غياب الشفافية خلال الصفقات .

2-بيع الأصول للمسيرين و المستخدمين :

تستعمل هذه الطريقة عند تعذر إشراك الجمهور أو بيع الأسهم في البورصة، فيصبح للدولة خياران :إمّا بيع الأصول للمسيرين و المستخدمين أو التصفية .

3-تأسيس الشركات المختلطة [2] :

حسب هذه الطريقة،يساهم الرأسمال الخاص في الرأسمال العام بشراء جزء من أصول المؤسسة العمومية و يتكفل بتسيير المؤسسة .

---

[1] بوخدو ني وهيبة، التطهير المالي وخصخصة المؤسسة العمومية الجزائرية، الملتقى الوطني الأوّل حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية،الأغواط ،الجزائر،8-9 أفريل 2002 ،ص40 .

[2] NetisJ.Faut .ilrepenser la privatization dans les pays entransition?finances et développement , juin 1999, p16.

4-التصفية :

هي تقنية تقضي بإزالة المؤسسات العمومية غير القابلة للإستمرار، و بالتالي فسح المجال أكثر أمام القطاع الخاص حتى ينطلق في نشاطات جديدة .

5-بيع الأصول :

هي عملية تشبه إلى حد كبير تقنية الإستثمار الخاص، حيث يمكن أن يتم البيع حسب منهج الإعلان بالمناقصة أو حسب منهج المزاد العلني .

6-توزيع الأسهم المجانية :

بهدف تطوير المساهمة الشعبية، فإنّه يتم توزيع أسهم مجانا على عمال المؤسسة ومسيريها وحتى الجمهور، فلكل مواطن راشد الحق في إكتساب عدد من الأسهم، و تطبق هذه التقنية بكثرة في دول أوربا الشرقية و على رأسها روسيا التي قامت بخوصصة 80% من مؤسساتها العمومية، و تم توزيعها 70% من أسهم هذه المؤسسات على كل مواطن روسي بإستعمال طريقة القسيمات أو التوزيع المجاني لسندات المساهمة .

7-اللجوء إلى البورصة :

تضمن هذه التقنية الإنتقال المباشر للملكية، وتتطلب منطقيا وجود بورصة فاعلة، و من أبرز مميزاتها أنّ أسعار الأسهم تخضع للبورصة مما يحقق شفافية الإجراءات و الصفقات.[1]

[1] c.VuyEsteke ,téchnologiés of privatization of state –owned entreprises , vot1, word bank technical paper , w88 , Washington , 1988, p29.

8-عقود التسيير (عقدي الإيجار و الأعمال)[1] :

الخوصصة عن طريق عقود التسيير هي عملية تمس جانب التسيير و لا تمس جانب الملكية، فيتم اللجوء إلى مسير خاص قصد التكفل بتسيير المؤسسة العمومية نظرا لكفاءته و مهارته ، عن طريق خيارين: عقد الإيجار و عقد الأعمال .

فعقد الأعمال هو إتفاق تعاقدي بين الدولة و أحد المتعاملين الخواص، يتم بموجبه دفع الأتعاب إلى المسيّر مقابل إشرافه على تسيير الإستغلال حسب ما تنص عليه بنود الإتفاق الرامي إلى تحسين النتائج المالية للمؤسسة.

أمّا عقد الإيجار فيتم بمقتضاه تأجير المؤسسة العمومية أو جزء من أصولها لفائدة أعوان إقتصادية لفترة محددة من الزمن، يلتزم بموجبه بدفع حق الإيجار دوريا مهما كانت النتيجة المالية للمؤسسة و يتحمل المسؤولية كاملة فيما يخص الخطر التجاري الناتج عن مزاولة النشاط .

[1]Benissad M-H, Algériede la planification socialiste à l'économié de marché 1962-2004 ;ENAG ,Algérie , 2004, p250.

المطلب الرابع :أهداف تجسيد عملية الخوصصة

على إعتبار أنّ الخوصصة هي إحدى سياسات برنامج التصريح الهيكلي، فمن غير المعقول أن تنحرف أهدافها عن الأهداف المزمع تحقيقها بواسطته، وتتمثل هذه الأهداف في :

ا–التقليص من العجز في الميزانية العامة للدولة :

كان من المفروض أن تعتمد الدولة على المؤسسات العمومية في تمويل ميزانيتها العامة و تغطية نفقات القطاعات غير المنتجة و القطاعات الإجتماعية كالتعليم و الصحة إلى جانب إقامة البنية التحتية ،غير أنّ ما حدث كان العكس، فلقد أخذت الدولة تتحمل كل نفقات هذه المؤسسات إلى جانب تغطية الخسائر التي لحقت بها، مما ساهم في إحداث عجز في موازنها و إستقراره و بالتالي فالخوصصة من شأنها أن تقلص من العجز الذي عرفته ميزانية الدولة و هذا كمايلي[1]:

*ستؤدي إلى إلغاء المساعدات المقدمة للمؤسسات العمومية .

*ستستخدم حصيلتها في عدّة مجالات: في تغطية إحتياجات التطهير المالي للمؤسسات التي لم تخوصص بعد، في سداد الديون الخارجية و الداخلية و ديون المؤسسات العمومية ،ستدفع في شكل تعويضات للمسرّحين عن العمل لأسباب إقتصادية، كما ستوجه حصيلتها للقطاعات الإجتماعية كالتعليم والصحة و التنمية الجهوية ...

* ستمكن من إستقرار إيرادات الدولة و إرتفاعها على المدى الطويل نتيجة إستقرار المحصلة الضريبة التي ستحصل عليها من المؤسسات المخوصصة .

[1] عيساوي نادية،"تقييم المؤسسة في إطار الخوصصة"، مذكرة لنيل شهادةالماجيستر في العلوم الإقتصادية،جامعة قسنطينة ، 2004–2005،ص 08.

ب–التقليص من عجز ميزان المدفوعات :

عادة ما يرجع العجز المسجّل في ميزان المدفوعات إلى نمو الواردات بوتيرة تفوق كثيرا الصادرات، ويعتقد أنّالخوصصة من شأنها أن تقلص هذا العجز، حين سيسمح تحويل مؤسسات الدولة إلى القطاع الخاص بزيادة الإنتاج و تحسين نوعيته، مما سيزيد من فرص تصديره، كما سيؤدي إلى إنخفاض الإستيراد .

ج–الرفع من كفاءة المؤسسات الإقتصادية و زيادة مردوديتها و تحديثها[1]:

إنّ البعض يظن أنّ القطاع الخاص هو أكفأ من القطاع العام في قيادة المؤسسات،و بالتالي فخوصصتها ستسمح بالرفع من فعاليتها، ومردوديتها .

د–تطوير سوق رأس المال :

إنّ إنعدام الوعي الإقتصادي لدى المجتمع جعل إنشاء سوق رأس المال يتزامن مع أوّل عمليات الخوصصة بغرض تشغيله ثم إدخال حركية عليه و تنشيطه، ليفتح المجال فيما بعد للمؤسسات الخاصة للتعامل داخله وكذلك للمؤسسات العامة .

إذن و بإختصار فإنّ أهداف الخوصصة هي ذات طابع مالي[2]، إقتصادي ،سياسي و إجتماعي .

***على الصعيد المالي:** تخفيض النفقات العمومية ومنه تخفيض أعباء الدولة إتجاه القطاع العام .

***على الصعيد الإقتصادي:** تحسين فعالية المؤسسات العمومية و الإسراع في فتح السوق العالمية لرؤوس الأموال .

***على الصعيد السياسي:** تقوية سوق الأسهم الجماهرية ، ترقية مساهمة العمال في رأس مال المؤسسة وذلك بإشراكهم في التسيير الحسن لمؤسساتهم .

[1] عليواش أمين عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ،ص94 .

[2] بوخذوني وهيبة ، المرجع السابق ، ص34 .

***على الصعيد الإجتماعي**[1] : إعادة تشكيل المجتمع بأكمله، و تخفيض توقعات الشعب حول ما يمكن أن تقوم به الحكومات ،و ما يمكن أن تكون مسؤولة عنه .

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره ، ص02 .

خاتمةالفصل :

لقد أشرنا في هذا الفصل إلى إيضاحات و تفسيرات حول عملية الخوصصة من المفاهيم و المحتوى المعرفي إلى الدوافع الداعية إليها و الأهداف المرجو تحقيقها ،مما أعطى صورة واضحة عن هذا المنهج الإقتصادي بصفة عامة.و تتضح أكثر عند معرفة الأسس و الأشكال التي جاءت بها، فنجاح تجربة الدول المتقدمة خاصة في هذا الميدان و كسبها قوة إقتصادية ساعدت في جعل عملية الخوصصة تظهر بشكل قوي هذا من جهة و من جهة اخرى فإنّه من خلال عرض المحتوى المعرفي و القواعد نجد العملية ترتكز على نقاط الضعف لمناهج إقتصادية أخرى و ترتكز على إصلاح الخلل الإقتصادي من خلال إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام و القطاع الخاص .

من الواضح أنّ أسلوب الخوصصة يختلف من بلد إلى آخر، إذ أنّ كل دولة تطبقه حسب ما يتماشى و يتكيف مع الوسائل و التقنيات و البيئة الاقتصادية لتطبيقها إلى جانب الظروف المتعلقة بالعملية .

و لكن تبقى الخوصصة كإصلاح إقتصادي عملية تدفع في الأساس الى الحاجة لتنشيط حركة الإقتصاد الذي يعاني من بطئ في معدل النّمو الإقتصادي .

الفصل الثاني

واقع الخوصصة في الجزائر

مقدمة الفصل :

إنّ الحديث عن الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، لا يأتي إلا بالرجوع إلى مسارها التاريخي من أجل تتبعها و تقصيها ، و لقد جاءت هذه الإصلاحات تحت عناوين مختلفة: إعادة الهيكلة المالية ،إعادة الهيكلة العضوية ، إستقلالية المؤسسات، التعديل الهيكلي و الخوصصة، محدثة بذلك إنعكاسات على مجمل جوانب الحياة الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع الجزائري ، كما لا يمكن أن تكون هناك دراسة سوسيولوجية لهذه الإصلاحات بمعزل عن دراسة مجال تطبيقها و الذي هو المؤسسة العمومية الإقتصادية، إذ هي ترتبط إرتباطا وثيقا بتطور الإقتصاد الوطني ككل و لا يمكن التعرض لموضوعها بصفة مستقلة عن المعادلة التي تجمع بين الدولة و الإقتصاد و المجتمع .

المبحث الأول : الإصلاحات الإقتصادية للمؤسسات العمومية الجزائرية الإقتصادية

لقد عرفت الجزائر مجموعة من الاختلالات على مستوى هياكلها الاقتصادية ، كنتيجة للتغيرات التي حصلت في أسعار البترول بإعتباره المصدر الأساسي لإيرادات الدولة ،هذه الإختلالات الإقتصادية كان لها الأثر البالغ على كل الهياكل الأخرى للدولة، و هو ما دفع بالدولة الجزائرية إلى إحداث مجموعة من الإصلاحات على كل قطاعاتها حتّى في التوجه الإقتصادي ،و هو ما يفسر إرادة الدولة في الإنتقال من النظام الإقتصادي الإشتراكي إلى إقتصاد السوق .

المطلب الأول : إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الإقتصادية

شهد الإقتصاد الجزائري و مؤسساته مصاعب جمّة و بالجملة غداة الإستقلال ،بفعل التبعية الخانقة التي عرفها و إختلال توازنه العام، الأمران الذان يعدّان من أبرز تركات الإستعمار ، و نتيجة للسياسات التي إنتهجتها فرنسا خلال تلك الحقبة من التاريخ عانى الإقتصاد الجزائري من عدّة صعوبات و عراقيل منها ، على سبيل الذكر لا الحصر[1]:

-التبعية في جميع الميادين : الإقتصادية، المالية، التقنية، التجارية ... إلخ .

-عدم التكامل بين القطاعات و تفككها .

-إقتصاد مختل و غير متوازن ، حيث تتمركز جل الصناعات في الشمال و بالمدن الكبرى .

واقع المؤسسة الإقتصادية قبل إعادة الهيكلة :

و بدأ ذلك بظهور نمط التسيير الذاتي، الذي كان نتيجة منطقية للظروف الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية التي عرفتها الجزائر عشية الإستقلال و ترجع أسبابه إلى.

[1] كسرى مسعود، "تطورات المؤسسات العمومية الإقتصادية في الجزائر " ، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، جوان 1999 ، ص 33 .

-المغادرة الجماعية للأوربيين ، أرباب المزارع و المؤسسات الإنتاجية.[1]

-الوقوف حائلا بين تنامي البرجوازية التي استغلت الأوضاع، وبين مواصلةاستيلائها على الممتلكات بعد خروج المستعمر ، عن طريق تقنين عملية التسيير الذاتي للمؤسسات والمزارع.

وبالتالي بعد التدخل الواسع للدولة في النشاط الإقتصادي خلال فترة الستينات و السبعينات بهدف التنمية و تسريع مسار التراكم و التصنيع، و كان لهذا التدخل ما يبرره، بالنظر لضعف إستثمارات القطاع الخاص،غياب العقلانية في التسيير و اللامساواة في توزيع الدخول، كما عرف القطاع العام الكثير من الإختلالات : عجز حاد في الخزينة ، عدم احترام قواعد و تقنيات التسيير بخصوص المحاسبة ، التخطيط،الإحصائيات و التسويق، غياب شبه كلي للرقابة الحقيقية، تضخم في اليد العاملة و نقص الإطارات المتوسطة نظر لعدم مسايرة نظام التكوين في البلاد لواقع التنمية،مما يخلق فجوة في مستوى التأطير في المؤسسات بين قمة الإدارة و القاعدة ،وهذا ما يعقد الإتصال بين الطرفين .

و لكن مع بداية الثمانينات أعيد النظر في دور الدولة و في مختلف الإقتصاديات، بحكم فشل تجاربها في التسيير و التي ميّزها أنّها مكلفة، قليلة الفعالية، موّلدة للتبذير و الرشوة و مصدر اللامساواة ، و منه تخلي الدولة عن تسيير الإقتصاد أصبح ضروريا [2].

و قد إنطلقت الإصلاحات الإقتصادية الحقيقة مع المخطط الخماسي الأوّل (80-84) الذي حمل تصورا جديدا لكيفية تسيير الإقتصاد الوطني و المؤسسة العمومية بصفة خاصة بحيث وصل متخذوا القرار إلى النتائج التالية :

أ-لا يمكن الإستمرار في تسيير الشركات الوطنية ذات الحجم الكبير ،حيث أصبحت بعض الشركات تشمل دولة داخل دولة.

[1] بوكميش لعلى، التجربة الجزائرية في مجال إصلاح المؤسسات العمومية الإقتصادية، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاحات الإقتصادية في ظل العولمة-واقع و رهانات-، المكتبة الوطنية بالحامة ، الجزائر، 11-12 جوان 2005 ،ص03 .

[2] Dahmani Ahmed, L'état dans la transition à l'économie de marché , l'expériences Algérienne de réformes, les cahiers du CRE AD , w50 , 1994,pp69 .

ب-يجب فتح القطاع العمومي للخواص و المستثمرين الأجانب لتكون هناك منافسة .

ولقد شرع في تطبيقالإصلاحات الجديدة و إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية بعد صدور مرسوم 80-242 في أكتوبر 1980، وكانت بمثابة العملية التي تؤدي إلى تغييرات هامة في العوامل التالية :

الحجم، التنظيم ، طرق الإنتاج، التقنية، المواد البشرية من أجل إنجاحها ،معنى هذا أنّها توضع تحت تصرف المؤسسة أو توفر لها ديناميكية تضمن لها مكانة في السوق على المدى المتوسط و البعيد.

إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الإقتصادية :

1-تعريف إعادة الهيكلة :

-هي ضرورة القيام بإعادة التنظيم الجذري للمؤسسة و محيطها الإقتصادي و المالي .

-هي عملية تفكيك المؤسسات من أجل تحقيق اللامركزية [1] .

-إنّ إعادة الهيكلة ليست إلّا جزء من الكل ، فهي إجراء يدخل في إطار إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني .

إذن إعادة الهيكلة هي عملية إصلاح إقتصادي شامل ، تهدف إلى تحويل المؤسسة العمومية إلى شخص إقتصادي فعّال و عقلاني، و بالتالي هي تأخذ مفهوم تقويم و تصحيح الوضعية السابقة للمؤسسة، و مضمون هذه العملية هو إستبدال المؤسسة و الشركات الكبرى بنظيراتها الأصغر حجما و الأكثر مرونة و تخصصا و إنسجاما .

وقد شرع في تفتيت النسيج الصناعي الذي كان يمثل فخر الجزائر الصناعية خاصة في عشرية السبعينيات حيث تم تفكيك 66 شركة وطنية إلى 574 وحدة صناعية و توزيعية ، وبالتالي بدأت السلطات في تهيئة المناخ الصناعي من جديد و على سبيل المثال "تم تفكيك الشركة البترولية" "سونطراك" رمز القطاع العام في الجزائر إلى 13 وحدة صناعية مستقلة .

2-مبررات إعادة الهيكلة :من أهم الأسباب و الدوافع نذكر :

[1] ناصر دادي عدون ، إقتصاد المؤسسة ، الجزائر ، دار المحمدية ، الطبعة الأولى ، 1997 ، ص189 .

- كبر حجم المؤسسات التجارية الوطنية .

-ضعف فعالية جهاز الإنتاج بسبب عدم التحكم الجيّد في طرق و تقنيات الإنتاج المتطورة .

-الإختلالات و التجاوزات المسجلة في التسيير و الإدارة .

-غياب سلم الإستحقاق داخل المؤسسة الذي قضى على كل فروع الإبداع الإبتكار[1].

-كثرة عدد العمال الذين تحتويهم المؤسسات الصناعية .

-ضعف المردودية المالية للمؤسسة .

-سوء التسيير من طرف إدارة المؤسسات .

-شلل شبه تام لنظام المعلومات بسبب جهل المسيريين للمحيط الداخلي و الخارجي للمؤسسة .

-عدم الإستخدام الأمثل لموارد و طاقات هذه المؤسسات لأنّ المؤشرات ذات الطابع السياسي الإجتماعي لم تكن إقتصادية التقييم .

-غياب المنافسة الحرّة بين المؤسسات بسبب نظام التخصيص الذي وضع لكل مجال إنتاجي .

-التوهم المالي لدى متخذي القرار أنّ هناك علاقة موجبة بين زيادة حجم الإستثمار و زيادة فعالية و ربحية المؤسسة .

3-أهداف إعادة الهيكلة :

إنّ تلبية حاجات الإقتصاد و إشباع رغبات السّكان المتزايدة هو بمثابة الهدف الرئيسي لتطبيق واعتماد إعادة الهيكلة و يتم تجسيد هذا الهدف بواسطة [2] :

-تحسين شروط عمل الإقتصاد .

[1] عبد الرحمن بن عنتر، "دراسة أثر الإنتاج على الإنتاجية في المؤسسات" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1994-1995،ص142 .

[2] نعيمة أوقاسين،" المؤسسة العمومية و الخوصصة" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، معهد الإقتصاد ،2001،ص84.

-تحكم أكبر في جهاز الإنتاج .

-ربط نتائج المؤسسة مع الأهداف المسّطرة عن طريق "التخطيط المالي "زيادة على هذا فإنّ إعادة الهيكلة تسعى الى تحقيق جملة من الأهداف الثانوية نذكر منها :

-تسهيل المهمة من قبل المسؤولين في المؤسسات عند إعداد المشاريع، الخطط الإستثمارية بمعنى القضاء على العراقيل مع تأكيد مشاركة العمال في التسيير الذي يؤدي إلى إعداد المهام بأكثر فعالية فتختفي بذلك ظاهرة الإهمال لدى المسيرين و العمال داخل المؤسسة .

-تقسيم المؤسسة العمومية إلى مجموعة من المؤسسات الصغيرة يساهم في ضمان الفعالية و النّجاعة في التسيير و الإدارة .

-التحكم في وسائل الإنتاج و ذلك بتقسيم الوحدات الإنتاجية الكبيرة إلى صغيرة ،و هذا ما يسهل عملية المراقبة على تلك الوحدات .

-الإستغلال المحكم و العقلاني للطاقات و الإمكانيات البشرية و المادية و العمل على القضاء على كل العراقيل التي تعيق السير الحسن للجهاز الإنتاجي .

-تقسيم مختلف النشاطات على كامل التراب الوطني و بالتالي توزيع مراكز القرارات بالطبع و هذا ما يؤدي إلى التحكم أكثر في الموارد البشرية .

-التخصص و ذلك بالإختيار الوظيفي ، و هذا يعني فصل وظيفة الإنتاج عن وظيفة التوزيع .

-خلق علاقة تكاملية بين مختلف المؤسسات .

-تشجيع مبادرة الإبداع لأفراد المؤسسة قصد إستعمال القدرات البشرية و الإستغلال الفعلي للمصادر المادية [1] .

[1] نعيمة أوقاسين، المرجع نفسه ، ص87 .

المطلب الثاني : إستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية

من إعادة الهيكلة إلى الإستقلالية :

حسب الوضعية التي آلت إليها المؤسسات الإقتصادية عموما، و الصناعية خصوصا، سواءا قبل أو بعد إعادة الهيكلة، تأكد و جود أزمة فعلية في تسيير الإقتصاد الوطني، بالرغم من الإصلاحات و التغييرات المختلفة المسطرة للمؤسسة و المحددة لمجالات عملها، حيث بقيت المؤسسات تشكو من نفس المشاكل و العراقيل على مختلف المستويات، و الشيء الذي قلّص من فعاليتها و ضيّق مردودها هو الظروف غير الملائمة لتنظيم اقتصاد محكم ،لذا كان من الضروري أن يعاد النظر في التنظيم الإقتصادي الوطني المحلي أي الإصلاحات و تمثل ذلك في إستقلالية المؤسسات .

***مفهوم إستقلالية المؤسسات** : تعني الإستقلالية :

لغة: الإنفصال و التمتع بحريّة المبادرة .

أمّا **إقتصاديا** :هي إعطاء فرصة للمسرين لتحقيق أهداف المؤسسة وفقا لما تراه مناسبا، و تحرير المبادرة،و إلغاء المفهوم التقليدي للوصاية الذي جعل من المؤسسة مجرد أداة تسيير عن بعد .

-و لقد جاءت إستقلالية المؤسسات في الجزائر من أجل محاولة إعادة المؤسسة العمومية الإقتصادية إلى مسارها و مكانتها الحقيقية[1].

***أهداف إستقلالية المؤسسات** :

إنّ الإصلاحات المتمثلة في إستقلالية المؤسسات جاءت لتحقيق أهداف عجزت عن تحقيقها إجراءات سابقة، و من أهم هذه الأهداف نجد :

-إعادة تنظيم الشؤون الداخلية للمؤسسة .

[1] محمد بلقاسم بهلول ، الجزائر بين الأزمة الإقتصادية و الأزمة السياسية ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1993، ص45.

-حريّة المبادرة و التسيير وفق تصور جديد للعلاقات .

-إعادة الإعتبار للحريّة في التسيير و الإستقلالية المالية[1].

-خلق محيط تنافسي إيجابي بين المؤسسات العمومية الإقتصادية .

-تشجيع المبادرة العمالية و الإهتمام بالعامل كأحد أهم عناصر الإنتاج .

***المبادئ المعتمدة في الإستقلالية :**

تقوم الإستقلالية على إعطاء المؤسسات قانونا أساسيا و وسائل عمل تسمح بأخذ حريّة المبادرة و التسيير من أجل إستغلال طاقتها الذاتية، كما تمنح للمؤسسات حريّة التعاقد وفق القانون الجاري الذي تمثله مسؤولية السوق معتمدة في ذلك على بعض المبادئ أهمها[2] .

1-تحرير المبادرة على مستوى المؤسسة و تخفيف ضغوط تدخل المركز و إلغاء الوصاية على المؤسسات و يتم تحقيقها بـ :

*إلزام المؤسسات التي تصرف في الأملاك العامة على التخطيط الحّر و التنفيذ الصارم لما خططته .

*وضع الإطار المسير أمام مسؤولية كبيرة إتجاه الدولة و المجتمع القانوني للمؤسسات .

2-إعادة النّظر في أسلوب التخطيط المالي و ذلك بتطوير التخطيط الذي يقوم على الإلتزام الحّر للمؤسسة.

3-توحيد التسيير في المؤسسات بحيث لا تتدخل الدولة إلّا من خلال مهمتها في المطلب الإداري في البحث على الفعالية و الكفاءة .

[1] محمد بهلول بلقاسم ، المرجع نفسه، ص18 .

[2] شريف إسماعيل، " إستقلالية المؤسسات و جدولها في الإقتصاد الجزائري"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر،1995-1996،ص61 .

***التقييم العام لإعادة الهيكلة و إستقلالية المؤسسات :**

إنّ أهم ما يمكن ملاحظته على التوجه الإقتصادي و الإجتماعي الجديد الذي إنتهجته الجزائر من أجل إصلاح الوضع هو ظهور مفاهيم و مضامين جديدة مرتبطة بالتوجه الليبرالي كالتأكيد مثلا على المردودية و المنافسة العقلانية و اللامركزية ، هذا ما يدفعنا للقول بأنّ الإجراءات المنتهجة خاصة إعادة الهيكلة كانت الخطوة الأولى في طريق إرساء قواعد إقتصاد السوق و الذي كان قرارا فوقيا صادر عن السلطة العليا دون إستشارة و إشراك المجتمع في هذا الخيار .أمّا فيما يتعلق بالحلقة الثانية من الإصلاحات و المتمثلة في إستقلالية المؤسسات فإنّها كرسّت و أكدّت طبيعة التوجه الإقتصادي الجديد في الجزائر، و ما يميز هذا الإصلاح أنّه جاء بمفاهيم إقتصادية جديدة نابعة من فلسفة إقتصاد السوق، وبأفكار و مبادئ على صعيد النّشاط الإقتصادي، فاللامركزية و الحريّة النسبية في تسيير المؤسسات ، وكذا الإستقلالية المالية تعد مبادئ و منطقات أساسية للإستقلالية كإجراء إصلاحي[1].

[1] شريف إسماعيل ، المرجع نفسه ،ص62 .

المطلب الثالث : برنامج التصحيح الهيكلي و الطريق نحو الخوصصة

برنامج التصحيح الهيكلي :

إنّ عملية الخوصصة في الجزائر و بكل ما تحمله من أبعاد و إنعكاسات متفاوتة على الصعيدين الإقتصادي و الإجتماعي ، لم تأتي كإجراء منفرد بل ترافقت بسياسات إصلاحية إقتصادية أخرى،جاءت في إطار ما يعرف بوصفات المؤسسات المالية الدولية المسماة ببرنامج التعديل الهيكلي أو التصحيح الهيكلي التي تفرضها هذه المؤسسات المالية على رأسها" صندوق النقد الدولي و البنك العالمي" على البلدان التي تبرم معها إتفاقيات[1].

و بعد الإصلاحات الإقتصادية التي ميّزت بداية و نهاية الثمانينات المتمثلة في إعادة الهيكلة وإستقلالية المؤسسات اللتان وضعتا الأرضية الإقتصادية و التنظمية ، و كذا السياسية و الإديولوجية للدخول في إقتصاد السوق، و مع محدودية نتائج هذه الإصلاحات خاصة على المستوى المالي و الإقتصادي و الإجتماعي ، بعد هذا بدأت مسيرة الجزائر مع المؤسسات الدولية .

ففي سنة 1989 ، و بعد أزمة 1986 ، وجدت الجزائر نفسها أمام عجز في ميزانيتها ، وكذا في حاجة ماسة إلى الحصول على موارد مالية أجنبية إضافية لتغطية هذا العجز، لذا إتجهت نحو المؤسسات المالية الدولية و على رأسها "صندوق النقد الدولي" ،و إنطلقتالمفاوضات : مقابل إلتزام الجزائر بتحقيق مجموعة من الشروط منها :

-تحرير الأسعار .

-الرفع التدريجي للدعم على المواد الأساسية .

-تخفيض النفقات العمومية .

-إتباع سياسة نقدية مقيّدة .

ولقد عمدت الجزائر إلى تطهير مالي للمؤسسات العمومية بالإضافة إلى تخفيض العملة الوطنية .

[1] ضياء مجيد الموساوي، مرجع سبق ذكره ،ص95 .

و نظرا لعدم تحسين الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية من خلال تطبيق الإتفاق السابق و إجراءات الإصلاحية،و مع إزدياد وضعية المؤسسات العمومية سوءا، لجأت مرة أخرى لخدمات صندوق النقد الدولي، و تم التوقيع على إتفاق ثاني في 03 جوان 1993 ، و قامت الجزائر أيضا بعقد إتفاق مع البنك الدولي للحصول على قرض مخصص للتطهير المالي للمؤسسات الإقتصادية العمومية .

و هدف هذان الإتفاقان إلى[1] :

-تقليص تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي .

-تحرير التجارة الخارجية .

-تحرير الأسعار و رفع الدعم عنها .

*و يهدفان خصوصا إلى :

-خوصصة المؤسسات العاجزة عن تحقيق مردودية مقبولة .
-تحقيق التوازن في الإقتصاد الوطني .

و لكن تم تجميد هذا الإتفاق الأخير لعدم إحترام الجزائر آنذاك لمحواه ،بعدها لجأت الجزائر للمرة الثالثة لصندوق النقد الدولي بسبب إنهيار الإقتصاد الوطني و الوضع السيء لمردودية المؤسسات بعقد إتفاق و الذي إنبثق منه برنامج الإستقرار الإقتصادي ، بحيث نتج عن الإجراءات الواردة في الإتفاق مايلي :

-بلوغ المواد الإستهلاكية التي حررت أسعارها ، نسبة 8.5 % .
-تعديل أسعار الكهرباء و الحليب و السميد كل ثلاثة أشهر.
-كبح معدل التضخم .
-تخفيض قيمة الدينار .
-تخفيض عجز الميزانية، و إرتفاع مخزون العملة الصعبة .
-عرض 05 فنادق للبيع في إطار البدء في عملية الخوصصة.

[1] ضياء مجيد الموساوي، المرجع نفسه ،ص97 .

إذن مفهوم الدولة في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية يرتكز على ركيزتين أساسيتين هما :

أ-التعديل الهيكلي للمؤسسات الإقتصادية خاصة الصناعية [1]:

و التي تحددها الدولة للمرور إلى إقتصاد السوق، و التصحيح الهيكلي هنا يكون على نشاطاتها و الوسائل المادية و البشرية، وكذا التنظيمية في نطاقها الواسع (المحيط الداخلي و الخارجي للمؤسسة)بالشكل الذي يسمح لها بالوصول إلى تحقيق الفعالية و الكفاءة اللازمتين في المحيط التنافسي الذي يخضع لقوانين السوق،كما يدخل في إطار سياسة التعديل الهيكلي للمؤسسات و عمليات حلها و تصفيّتها و تسريح العمال.

ب-عملية الخوصصة :

و التي مسّت و تمس المؤسسات التي ليس لديها القدرة على الإستمرار كمؤسسة عمومية سواء لأنّها تعيش ظروف سيئة أو لإعتبارها غير إستراتيجية، وعليه فالخوصصة هي إحدى السياسات الإقتصادية الإصلاحية لبرامج التعديل الهيكلي .

الطريق نحو الخوصصة :

بعد إعادة هيكلة القطاع الصناعي العمومي (التي كان ينتظر منها إستحداث فروع مستقلة للمؤسسات الصناعية ،متجانسة حول نشاطاتها الأساسية و التنازل عن الأصول المرتبطة بأنشطة ثانوية ضعيفة المردودية، فتح الرأسمال الإجتماعي للمؤسسات العمومية للمساهمة الوطنية و الأجنبية، تدعيم طاقات التسيير و الإدارة في المؤسسات عن طريق التكوين و التأهيل، إلغاء دعم الخزينة العامة للمؤسسات العاجزة، و عليه ظهر الى الوجود برنامج للإصلاحات يتخذ من الخوصصة وسيلة لتحقيقه ، التي نتفق على أنّها ليست علاجا سحريا لجميع الإختلالات التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري[2] .

و الجدول التالي يوّضح ذلك :

[1] ليلى قطاف، "إشكالية الخوصصة في القطاع العام في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر ، 2004-2005،ص22 .

[2] شريف إسماعيل ، المرجع السابق ، ص49 .

جدول رقم 03 : إعادة الهيكلة الصناعية و الخوصصة

الشركات القابضة	الوضع قبل نهاية نوفمبر 1996		الوضع في نهاية ديسمبر1997		
	عدد المؤسسات	عدد العمال	المؤسسات المصفاة	عدد الموظفين الباقين	إجمالية تخفيض العمالة
تجهيز الأطعمة	13	32.098	4	13.973	13.782
الصناعة الزراعية	12	47.226	1	42.972	8.873
الخدمات	102	65.001	23	63.541	15.523
الصناعات الميكانيكية	17	41.706	2	31.321	14.491
الإنشاء	119	124.935	23	102.810	35.767
الصناعات التحويلية	24	69.569	1	48.582	23.056
الكهرباء و الإتصالات	20	33.028	5	22.866	12.041
التعدين	7	10.736	1	10.423	395
الأدوية والكيمياويات	19	34.617	4	30.639	8.239
الأشغال العامة	66	74.040	12	66.700	13.466
صناعة الصلب	12	46.985	0	42.632	133.323
المجموع	411	579.941	76	476.459	158.956

المصدر : تقرير صندوق النقد الدولي ، الجزائر و التحول إلى إقتصاد السوق ، 1998 ،ص74 .

و فعلا إعتمدت الجزائر برنامجا للخوصصة بصفة رسمية منذ سنة 1995، و ذلك بعد صدور قانون 95-22 المتعلق بها ، بعدها تم توزيع أسهم المؤسسات العمومية على 11 شركة قابضة تمهيدا لإعادة هيكلتها أو خصخصتها،و صنفت المؤسسات العمومية إلى مجموعتين :وحدات عاجزة تمت تصفيتها وبيع عتادها و تجهيزاتها

و تسريح عمالها، و مؤسسة أخرى قابلة للخوصصة و قادرة على مواصلة النّشاط بصورة أحسن إذا ما تم تغيير طبيعتها القانونية ، و هذه (تضم : الفنادق ، و مؤسسات مواد البناء ، المشروبات ..... إلخ) .

و بحلول نهاية ديسمبر 1997 ، تم حل 76 مؤسسة من أصل 411 مؤسسة عمومية إقتصادية موزّعة على 11 شركة قابضة ، أي 367 من أصل 1481 مثلما يوّضحها الجدول السابق، ونتج عن هذا تسريح حوالي 160.000 عامل من مجموعة 573.941، وكلّف التطهير المالي لهذه المؤسسة الخزينة العمومية 195.8 مليار دينار جزائري فقط بالنسبة لسنة 1997، و نفس الإجراء تم إعتماده مع المؤسسات العمومية المحلية التي تديرها 05 شركات قابضة جهوية ، بحيث تم حل 131 مؤسسة من اصل 1321 مؤسسة محلية و تسرسح 117289 عامل[1].

إذن عملية الخوصصة في الجزائر كانت و لاتزال إلى اليوم في بدايتها ،حيث يعمل مجلس الخوصصة الذي يشرف على هذه العملية في تحضير المؤسسات التي يرى بأنّها ممكنة لنقل ملكيتها من القطاع العموميإلى الملكية الخاصة، زيادة على كون عقود الشراكة هي الميزة الوحيدة التي تتم إلى اليوم بين الشركات الجزائرية و المستثمرين الأجانب خاصة المؤسسات التي تنشط في مجال الأدوية، هذا الأخير (مجلس الخوصصة) أعلن عن أوّل عملية خوصصة و ذلك في يوم إعلامي حول الخوصصة بتاريخ 28 جوان 1998، والذي قدم فيه رقم 33 مؤسسة معروضة للبيع يوم 10 جويلية 1998، في مناقصة دولية في معظمها معامل للمياة المعدنية و مؤسسات سياحية (فنادق) في شكل تنازل تام في ملكية كاملة ،بعد ذلك و في شهر سبتمبر 1998، تم نشر قائمة للحصة الثانية الخاصة دائما بمصانع الآجر و المياه المعدنية ومعامل المشروبات الغازية في شكل تنازل تام في ملكية كاملة، كما نشير عن عملية

[1]Bouzidi Abdelmadjid , les années 90 de l'économie Algérienne , Algérie ,ENAG , 2000 , P85 .

التنازل لبعض مؤسسات البناء و المؤسسات المحلية لصالح العمال و التي تمت فعلا بمساهمة الوزارات المعنية و الشركات القابضة بالتعاون مع العمال*.

و هكذا إمتدت عملية التقييم ما بين (1998-2001) حيث قامت الجزائر بمناقصات دولية لبعض المؤسسات: فندقة ، مواد غذائية ، كيمياء من خلال إعلان مجلس الخوصصة عن 184 مؤسسة عامة معظمهم منشآت للبناء و الفندقة ستعرض للبيع ، إلّا أنّالمؤسسات بقيت تعاني من عوائق قانونية، مالية وعقارية ، و لم تستفد من الخوصصة إلّا بعضها خاصة في ظل غياب سوق مالي نشيط و إمكانية تسعير المؤسسات في البورصة ، و عرضها للخوصصة بطريقة شفافة، إذ يلاحظ أنّ عددا محدودا من المؤسسات،تم فتح 20% من رأسمالها الإجتماعي عن طريق البورصة و هي: رياض سطيف في الصناعات الغذائية، صيدال في صناعة الأدوية و فندق الأوراسي ، و للإشارة تم حل الشركات القابضة في سبتمبر 2001، و عوضت في سنة 2002 بشركات تسيير المساهمة.[1] و في هذا العام شرع في فتح قطاع الصلب و التعدين للطاقة على الإستثمار الخاص، وقد إقترح جدول الخوصصة سنة 2002 ، بيع قرابة 100 شركة ملك للدولة ، وحسب إحصائيات وزارة الصناعة بداية من 2003 ، هناك 11.000 شركة عامة، 36 % منها في حالة حسنة أي 400 مؤسسة و 700 مؤسسة في حالة سيئة ،و لا يوجد إطار مالي لمواجهة صعوباتها المالية ، حيث أنّ التطهير المالي للمؤسسات العمومية كلّف خزينة الدولة 1.250 مليار دينار جزائري[2] إذا كانت هناك عطاءات في سنة 2003 لخصخصة المناجم و مصانع الإسمنت غير أنّ القرارات أجلت توقفا للإنتخابات الرئاسية لأفريل 2004 .

*333 مؤسسة محلية التي بقيت من أصل 696 تم التنازل عنها لفائدة مجموعات من العمال بنسبة نجاح تقدر بـ 10 %، هذه الدراسات و الأرقام تؤكد بعين الإعتبار إلى غاية شهر ماي 1998، و هي صادرة عن مجلس الخوصصة (هذه المؤسسات تخص قطاع البناء ، النقل، التجارة، الفلاحة و التجهيز) .

[1] بلوناس عبد الله، برامج التثبيت و التعديل الهيكلي للإقتصاد الجزائري- التجربة و النتائج-،مداخلة في ملتقى دولي حول : تأهيل المؤسسات الإقتصادية و تعظيم مكاسب الإندماج في الحركية الإقتصادية العالمية، من تنظيم كلية العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر، ايام 29-31 أكتوبر 2002،ص216 .

[2] وزارة الصناعة ، دراسة السلاسل الصناعية : النمو ، احتمالية الإستثمارات و التشغيل في الصناعة الجزائرية ، المقياس الرابع، الجزائر، 2003،ص20.

و من جهة أخرى فقد تم حل عدد كبير من المؤسسات التي إعتبرت مفلسفة و نتج عنها تسريح عدد معتبر من العمال ، هذا الأخير كان له أثر كبير على الإقتصاد الوطني .

و بالنظر إلى هذه المعطيات مستندين إلى أحد الدراسات التي قام بها مجموعة من الخبراء برئاسة رئيس المجلس الوطني للخوصصة حول حصيلة خوصصة المؤسسات العمومية في الفترة الممتدة من 1993 إلى 1996 ،و التي قدمت نسب نجاح ضعيفة جدًّا ، تؤكد مدى التأخر في الخوصصة .

لذا يتّضح أنّه لا يزال هناك عمل كبير ينتظر مجلس الخوصصة و الشركات القابضة و المجلس الوطني لمساهمات الدولة المعنيين بعملية الخوصصة مباشرة ،كذلك السلطات التنفيذية ،هذا العمل يرتكز أساسا على التعريف ببرنامج الخوصصة سواء الكلية أو الجزئية نتيجة لملاحظة نوع من سوء الفهم و نقص المعلومات لدى المتعاملين الإقتصاديين ،و العمال حول القوانين و المراسيم الصادرة في هذا المجال .

و حسب تصريح لرئيس الحكومة لسنة 2005 أكدّ أنّه تم حل 1000 مؤسسة عمومية بين (1996-1998) و تسريح 400.000 عاملا بينما فصل 14.500 عامل بين (1999-2003) و 486 عامل فقط تم تسريحة في سنة 2004 [1] .

[1] عرض رئيس الحكومة للحصيلة الإقتصادية و الإجتماعية للحكومة الجزائرية أمام البرلمان ، ماي 2005 .

المطلب الرابع : المميزات العامة لإقتصاد السوق

I)–مفهوم إقتصاد السوق :

هناك من يسمى إقتصاد السوق بالإقتصاد الرأسمالي، و يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج و المبادرة الفردية ،كما يخضع لتفاعل العرض و الطلب داخل السوق .

كما أنّه إقتصاد العرض و الطلب و المنافسة الحرّة غير الإحتكارية ،وتحرير الأسعار من كل قيد عدا ما تفرضه المنافسة الحرّة غير الاحتكارية ، و يعتمد بشكل أساسي على الملكية الخاصة للأفراد و المؤسسات ، ومع ذلك فإنّ إقتصاد السوق لا يعني بأي شكل من الأشكال غياب القطاع العام و دور الدولة في تنظيم الحياة الإقتصادية، و قد تمت إعادة تقييم إقتصاد السوق بعد الأزمة المالية العالمية الحادّة أواخر عام 2008 .

و بالتالي إقتصاد السوق يتحقق بمجرد مبادلة بقيّمها وفق كشوف حقيقة عن التكلفة و إعتماد الشفافية في حساب التكلفة و ترك السلع تنساب ، و يساهم في تفعيل إقتصاد السوق وجود سوق أوراق مالية وشركات مساهمة ،واقتصاد السوق يقوّى بمشاركة القطاعات الثلاثة (عام–خاص–مشترك) ، و بتدخل الدولة [مثلما عملت دول جنوب شرق آسيا من خلال الربط بين الدولة والقطاع الخاص].[1]

II)–مميزات إقتصاد السوق :

هناك مميزات لإقتصاد السوق عديدة لكن نختصر ذلك في ثلاث مميزات رئيسية :

1–المنافسة التامة : تكون المنافسة بمعناها الحقيقي ، عند عدم تدخل أيّ هيئة في تحديد الأسعار من خلال:

أ–دفع الإحتكار : أي مشاركة كل من له القدرة على إنتاج أيّ سلعة .

[1] شريف إسماعيل ، المرجع السابق ، ص68 .

ب–حريّة التجارة الخارجية (تفتح الإقتصاد) : هذه العملية تقوم بها لتسهيل عملية الإستيراد و التصدير، هذا ما ينتج المنافسة الكبرى في ظل السوق، حيث أنّ الكفاءة و الجودة العالية تساعدان على إعطاء المنتوج قيمة حقيقية .

2–تطوير النظام المالي و المصرفي (الوسطاء الماليين) : و هذا من أجل السير الحسن لعملية الإدخار، للمؤسسات و العائلات و توزيعها على شكل قروض .

3–الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج : هذا لا يقتصر فقط على الخواص المحليين، و إنّما كذلك إشراك رؤوس أموال أجنبية في عملية الإنتاج حتّى توّفر جوّ المنافسة .

ميكانيزمات اقتصاد السوق:

أ–العرض: هو كل ما يعرض في السوق من سلع و خدمات ، وعلاقة العرض بالسعر علاقة عكسية، فكلما إرتفع السعر قل العرض و العكس صحيح .

ب–الطلب :هو جميع الكميات (المشتريات) التي تطلب في السوق و علاقة الطلب بالسعر علاقة عكسية أيضا، كلما زاد الطلب قل السعر و العكس صحيح .

ج–السعر : يعبر عن نقطة التوازن و هي نقطة إلتقاء العرض و الطلب.[1]

[1] نعيمة أوقاسين ، المرجع السابق ، ص40 .

المبحث الثاني : إستراتيجية الخوصصة في الجزائر

تعتبر الخوصصة إتجاه عالمي ، يختلف من بلد لآخر ، حسب الأنظمة السياسية و الإقتصادية المتبعة ، وحسب خصوصيات كل بلد ، فهي تشغل حيز كبير بالنسبة للدولة المسيّرة مركزيا، والتي تسعى للتحول إلى إقتصاد و السوق و لعل الجزائر من بين الدول التي تبنت الخوصصة لأنّها تعتبرها علاج للخروج من أزمة العجز الإقتصادي و الضغوطات التي يمارسها صندوق النقد الدولي، و أكثر من ذلك أصبحت فكرة الخوصصة أمرا مقبولا حتى لدى الدول التي كانت تعارضها .

المطلب الأول :ضعف القطاع العام في تحقيق التنمية في الجزائر

تتميز عمليات المشروعات العامة في الدول النامية بصفة عامة، و في الجزائر بصفة خاصة، بعدم الكفاءة و بالعمل في جوّ بيروقراطي،و بتقديم خدمات ذات نوعية منخفضة (الكهرباء، المياه، البريد، الهاتف، الموصلات ... إلخ) . حيث أنّه و من الصعوبة ، بل و من غير المنتظر في مثل هذه الأجواء إستقطاب الكفاءات الإدارية المتميزة ، والقادرة على العمل المنتج في المشروعات العامة .

و بإختصار فإنّه يمكن حصر مشاكل القطاع العام في الأتي[1]:

-وجود أصول رأسمالية كبيرة متراكمة ، لكنّها تعطي عوائد متواضعة أو سلبية ، وتحمل المالية العامة للدولة خسائر فادحة .

-خضوع القطاع العام لهرم بيروقراطي ثقيل .

-تعرض القطاع العام في السنوات الأخيرة لمنافسة شديدة من القطاع الخاص .

-إحتواء القطاع العام لفائض عمالي كبير يحقق وظيفة إجتماعية لكنّه يرفع من تكلفته، و يقلص من إنتاجيته .

[1] محمد الصغير يكلى ، تنظيم القطاع العام في الجزائر ، الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ، 1982-ص156 .

و لا يكفي ترديد مقولة "أنّ القطاع العام فاشل لتبرير التخصيص" ،فهذا القول لا يوّفر تفسيرا كافيا، و هو و إن صح يستتبع نتائج خطيرة، إذ أنّ فشل القطاع العام في المطلق متى أقرّبه لا يقتصر على المشاريع ذات الطابع الإقتصادي ، بل مختلف نواحي أدائه من إدارة و رقابة و قضاء، فهل يصبح بالتالي مبررا لتخصيص الإدارة و الرقابة و القضاء ؟ أم تعتبر المشاريع الإنتاجية و الخدمية ذات الطابع الإقتصادي أهم من الإدارة و الرقابة و القضاء و أولى بعناية القطاع الخاص ؟

و كيف يؤمل إنجاح عملية التخصيص مع بقاء الإدارة و الرقابة و القضاء في دائرة الفشل الغريزي ؟ و من توفير تفسير لتردي إنتاجية القطاع العام ؟

و بالتالي فالخوصصة فرضتها الدراسات و البحوث التي أجريت على مشروعات القطاع العام في كثير من دول العالم ، و التي أكدّت نتائجها على أنّ درجة كبيرة من عدم الكفاءة الإدارية و التشغيلية تسود مؤسسات القطاع العام و شركاته بالإضافة إلى هدر المال العام ، والترهل الإداري و تدني الخدمات التي تقدمها و إرتفاع المديونية.[1]

[1] ضياء مجيد المساوي، المرجع سابق، ص 120.

المطلب الثاني : –دوافع الخوصصة في الجزائر و أهدافها

قامت الجزائر منذ الثمانينات بإجراء سلسلة من الإصلاحات الهيكلية و سياسات تصحيحية بغرض إعادة المؤسسة الإقتصادية إختصاصاتها ، وكذا إستعادة النمو الإقتصادي، إلا أنّه و رغم مرور عشرية من الزمن عن هذه الإصلاحات ، إلّا أنّها إتصفت بعدم الثبات و الغموض ، ولم تحقق النتائج المنوطة بها ، مما أدّى إلى اللجوء إلى عملية الخوصصة كحلقة من سلسلة إصلاحات إقتصادية طويلة تهدف إلى إبعاد الدولة عن التدخل في الإقتصاد و فتح المجال أمام إقتصاد السوق .

1–دوافع و مبررات الخوصصة في الجزائر[1]:

إنّ إستقراء الواقع يؤكد وجود العديد من الأسباب التي دفعت الكثير من دول العالم للجوء إلى الخوصصة كأسلوب لإدارة المنشآت الإقتصادية،و تتمثل هذه الضغوط و القوى في ضغوط عملية تهدف إلى إيجاد حكومات أكثر كفاءة تطبق سياسات مالية أفضل، يترتب عليها إقتصاد في النفقات،و ضغوط ايديوجية تقضي بتقليل دور الدولة و تدخلها في الحياة الإقتصادية، وضغوط تجارية تهدف الى توسيع مجالات العمل وزيادة الكفاءة للانتاج ،و ضغوط شعبية تسعى إلى خلق مجتمع أفضل تتوفر لدى أفراده فرص أوسع في إختيار السلع و الخدمات و زيادة مشاركتهم في النّشاطات الإقتصادية و أخيرا ضغوط دولية تهدف إلى إيجاد إقتصاد تتوفر لديه القدرة على المنافسة مع الأسواق و المنتجات الأخرى في ظل برامج التصحيح و النظام الإقتصادي العالمي الجديد الذي تفرضه الدول الكبرى عن طريق المؤسسات الدولية كصندوق النقد و البنك الدوليين .

و عليه يمكن تلخيص دوافع الخوصصة في الجزائر فيمايلي :

1–حالة الركود الإقتصادي الذي أصاب القطاع العام و الذي أصبح يستلزم إعادةالنظر في هيكلته و ميكانيزماته بهدف انعاشه .

[1] ليلى قطاف، المرجع السابق، ص 112 .

2-طبيعة الإتفاقات و الإلتزامات ، وكذا البرامج التي أبرمت مع الهيئات المالية و النقدية الدولية التي تفرض سياسة الخوصصة في جل برامجها التنموية الموّجهة للبلدان النامية .

3-القناعة السياسية بأنّ الخوصصة ظاهرة علمية ليست حكرا على منطقة معينة أو نظام معين .

4-فشل الديناميكية الإشتراكية في تطوير علاقاتها الإنتاجية بما يتناسب و تطور قواها .

5-إنهيار أسعار النفط في 1986 ، إلى نصف قيمتها،و إنهارت من خلالها إيرادات الجزائر الخارجية من المحروقات و التي كان يعتمد عليها الإقتصاد الوطني.[1]

6-ضعف نظام الحوافز و كذا نظام الصيانة ، و عدم الإهتمام بدراسة السوق و جهود التسويق .

2-أهداف الخوصصة في الجزائر :

الخوصصة بإعتبارها وسيلة لإصلاح جديد، تهدف من وراءها الدولة إلى إنعاش الإقتصاد الوطني وتفعليه، فإنّه و إن تم الأخذ بمختلف المعايير الضرورية لإنجاح العملية ، يمكن للإقتصاد الجزائري أن يحقق العديد من النتائج بعد أن اختار الإنتقال نحو إقتصاد السوق، و الإندماج في الإقتصاد العالمي وتسعى السلطات الوطنية في بلادنا إلى تحقيق عدّة أهداف في مجملها ذات طابع مالي و إقتصادي و سياسي نذكر أهمها :

1-تحسين نوعية المنتوجات و الخدمات[2]:

لا شك أنّ القطاع الخاص الموجود في وسط تنافسي، سيسعى دائما إلى تحسين نوعية منتجاته و خدماته المقدمة للجمهور ليتمكن من تسويقها، لأنّ المستهلك الرشيد يحاول دائما تعظيم منفعته بإتفاق دخله محدود و ذلك بجلب السلع و الخدمات ذات الجودة العالية نسبيا .

[1] ليلى قطاف، المرجعنفسه، ص 114.

[2] أحمد ماهر، دليل المدير في الخصخصة ، الإسكندرية ، الدار الجامعية،2002، ص72 .

2-رفع كفاءة المؤسسات :

من أهم ما ترمي إليه الخوصصة هو رفع كفاءة المؤسسات التي عادة ما تكون منخفضة مقارنة بمثيلاتها في القطاع الخاص، و ذلك بإدخالها إلى وسط تنافسي يجمعها بالكثير من المؤسسات الشبيهة.

و الكفاءة الإنتاجية تعتبر في نظر الكثير من الباحثين هي السبيل الأساسي للوصول إلى مجتمع الرفاهية ،ذلك لأنّ القضايا الإجتماعية الإقتصادية في المجتمع المعاصر ترتبط إرتباطا وثيقا بزيادة العمل على تحسينها و رفعها و منه تحسين مستويات المعيشة لأفراد المجتمع .

و رفع الكفاءة الإنتاجية يتمثل في رفع كفاءة توزيع الموارد حيث يتضمن ذلك تحسين السلع و الخدمات المنتجة كما و نوعا ،الشيء الذي يدفع المستهلك إلى شراءها و لو بأسعار مرتفعة .

3-تخفيض التكاليف :

تعتبر التكاليف كمؤشر و عامل أساسي بالدرجة الأولى في قياس الربحية، فتخفيض التكاليف إلى أدنى مستوى معقول يتيح للمؤسسة فرصة تحقيق نتائج جيدة، كما يلاحظ في التمييز بين القطاع العام و الخاص أنّ المؤسسات الخاصة تستعمل مواردها إستعمالا عقلانيا و بصورة أحسن مما هو عليه الحال بالنسبة للمؤسسات العامة، و هذا ما يدّعم فكرة كفاءة المؤسسات الخاصة عن العامة .

فتخفيض التكاليف ينجر عنه مايلي :

-الحصول على رؤوس أموال لإستعمالها في إستثمارات جديدة .

-تحسين التسيير و رفع كفاءة المسيرين .

-تحقيق التوازن في الميزانية العمومية بتوفير المبالغ التي كانت تدفعها الخزينة كمساعدات للمؤسسات العمومية .

-تشجيع الإستثمارات الأجنبية الشيء الذي يوّفر للدولة تمويلا لإقتصادها الوطني.[1]

[1] عليلوش أمين عبدالقادر، المرجع السابق، ص 97.

-تحديث الإقتصاد الوطني .

-إعادة توزيع الثروة و الدخل لصالح الفئات المتوسطة من خلال إقامة الفرصة لها لتملك حصص من وحدات القطاع العام .

4-تطوير الأسواق المالية :

إنّ السوق المالية تحقق نوع من التكافؤ في الفرص بين كبار و صغار المدّخرين، و تعتبر كقناة من قنوات توجيه المدّخرات الوطنية و الأجنبية وتجميع هذه الموارد المالية و السلعية على أوسع نطاق و طرحها في السوق،بمواصفات قياسية تسهل لهم العمليات التنظيمية ، و هذا ما يزيد في التوزيع الفعّال للموارد المالية المتاحة نحو المشروعات الأكثر كفاءة و ربحية.

و السوق المالي ضروري خاصة إذا تعلق الأمر بجلب المستثمرين الأجانب، حيث من خلاله يسهل بيع الأسهم لهم، سواء كان ذلك بقيّمتها الحقيقية أو على الأقل بقيمة أحسن من بيعها عن طريق المؤسسات المصرفية أو أي طريقة أخرى.[1]

5-جلب الاستثمارات الأجنبية:

بما أنّ الادخار والاستثمار في مؤسساتنا ضعيف،رغم ما يلعبه هذا الأخير في التنمية،فانّ الخوصصة تسمح بدخول الرأسمال الأجنبي الذي يخلق الديناميكية في التسيير الاقتصادي، ويقوي المنافسة، على أنّ ذلك يستلزم توفير شروط وضمانات أكثر بجلب الأموال عن طريق الشراكة، وكذا صور ترحيل الرأسمال من والى الخارج.

ورغم أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل الاستثمار في مرافق الانتاج،فانّ له أهمية أكبر من ذلك ،اذ أنّه وسيلة لنقل تكنولوجيا الانتاج والمهارات والقدرات الابتكارية والأساليب الادارية والتنظيمية.

[1] أحمد ماهر، المرجعالسابق، ص 63.

المطلب الثالث : عوائق الخوصصة في الجزائر

إنّ سياسة الخوصصة في الجزائر عبارة عن مشروع لم تتبين نتائجة بعد ، اذ بعد إعلان الحكومة عن نيّتها في تطبيق هذا البرنامج من خلال صدور القانون التشريعي في أوت 1995، المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، لم يخرج إلى حد الآن بنتائج ملموسة بالمعنى الذي أتى به المشرع من خلال قانون الخوصصة، لذا تواجه عملية الخوصصة بعض الصعوبات التي جعلتها بطيئة على المستوى التطبيقي في الجزائر ،منها :

1-عوائق خاصة بالمؤسسات موضوع الخوصصة :

-فائض العمالة في المؤسسات العمومية .

-العجز المزمن لميزانيات المؤسسات العمومية .

-سوء تسيير موارد البشرية.

-الشكل التنظيمي للمؤسسات العمومية الإقتصادية .

-حساسية إتخاذ قرار الخوصصة في الجزائر لإعتبارات تاريخية .

2-عوائق مرتبطة بمحيط المؤسسات القابلة للخوصصة[1]:

يمكن رصد هذه الصعوبات في مجموعتين : سوق الخوصصة و معوقات مؤسساتية :

أ-سوق الخوصصة : في هذا الصدد يمكن أن نلتمس الصعوبات التالية :

***البعد التنافسي** : ففي حالة الإحتكار، و هي حالة مؤسسة عمومية ستخوصص في حقل تنافسي بينما السوق محدود ، الخوصصة في هذه الحالة لن تؤدي إلى المنافسة .

[1] شبايكي سعدان،معوقات الخوصصة في الجزائر،وقائع الملتقي العلمي الدولي حول الإصلاحات الإقتصادية في ظل العولمة (واقع و رهانات)،المنظم من قبل الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين،المكتبة الوطنية الحامة ، الجزائر، 11 و12 جوان 2005، ص07 .

أمّا في حالة تنافس حقيقي، وهي مؤسسات القطاع العام الإقتصادية التي تمت في محيط إحتكاري و ستعرضها الخوصصة للمنافسة هذه الوضعية ستتسبب للمؤسسة المخوصصة في صعوبة الإندماج في التيار الخاص، خصوصا و أنّ هذا الإندماج سيزعج مصالح تأسست تحت إمبراطورية الإحتكار .

***سلوك المشترين المحتملين ، محليين كانوا أم أجانب :**

فالمشترون المحليون ، يقبلون على المؤسسات التجارية التي تحقق الربح السريع و يعزفون عن المؤسسات الصناعية للقطاع العام، بينما الأجانب فيعلنون عن أنفسهم في غياب نظراتهم للمحليين ، إذا ما تعلق الأمر بقطاعات عالية المردودية التي تتطلب تحكما كبيرا في التكنولوجيا [المحروقات،الإتصالات،إعلام آلي ...] ، مساهمين في رفع العجلة الإقتصادية ،و على العكس إذا كانت إستثماراتهم لا تخص إلّا القطاعات ذات القيمة المضافة المتدنية ، لا يهدفون من ورائها إلى الربع السريع .

ب–معوقات مؤسياتية[1]:

–عجز في نظام الإدخار المحلي ، ذلك أنّ المشترين المحليين هم ضحية عجز القنوات البنكية بسبب عدم تقديم الدعم الذي يستحقه المشترون .

–عدم القدرة على إيجاد حلول بديلة، فيما يخص التمويل و أساسا البورصة لإستحداث أقطاب مالية .

–جباية ثقيلة بالنسبة للمشترين المحتملين و حقوق جمركية عالية .

–عدم وجود سوق مالي فعّال و نشيط، يسمح بتقدير القيمة الحقيقية للمؤسسات .

–مشكلة التضخم التي لا تزال دون الأرقام الدنيا المطلوبة .

–ضعف النظام البنكي الجزائري الذي يعتبر غير قادر على توفير السيولة المالية الكافية لتغطية الطلب على القروض من طرف المستثمرين .

[1] شبايكي سعدان، المرجع نفسه ،ص09 .

-ضعف الرأسمال الخاص المحلي، لتغطية إمتلاك مؤسسات تبدو أكبر حجما من طاقاته .

-ضعف أدوات تنفيذية لتقييم ممتلكات المؤسسة التي ستخوصص حفاظا على الممتلكات الوطنية.

ويمكن بإختصار القول ، أنّ هناك صعوبات و عوائق إدارية و قانونية و تنفيذية و مالية تواجه عملية الخوصصة،[1] و هذه الصعوبات تحتاج إلى تضافر الجهود في إطار توافق عام كي يمكن التغلب عليها.

فعلى المستوى الإداري تتجلى الصعوبات في العقلية الإدارية السائدة التي تقوم على الروتين و التكرار و الهدر، و في معارضة الموظفين غير المنتجين لفكرة الخوصصة ، و على المستوى القانوني تحتاج عملية إلى تشريعات جديدة، و إلى تعديل بعض التشريعات القائمة في المجالات الإقتصادية و الإجتماعية و الإدارية و المالية و المؤسساتية .

أمّا على المستوى التنفيذي التقني هناك سلسلة من الأسئلة يمكن طرحها: ما المعيار أو المعايير لإجراء عملية الخوصصة ؟ و هل المعيار هو الخسائر اللاحقة بتلك المؤسسات ؟ ...إلخ و على المستوى المالي يطرح سؤال أساسي : من يمول عملية الخوصصة ؟ و من هي الجهة التي يمكن أن تشتري المرافق العامة ؟ .

[1] جميل عبد الجليل ، "إشكالية الخوصصة في الجزائر" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة سيدي بلعباس ، 2004، ص146 .

المطلب الرابع : آفاق الخوصصة في الجزائر

إنّ الدعوة للخوصصة تقف من وراءها مدرسة "شيكاغو" ، بقيادة البروفسور (ملتون فيلدمان) ، أحد أقوى الدعاة إلى تبني النظام الرأسمالي للسوق الحرّة ، كما أن (آدم سميث) يفترض أنّ سعي الفرد إلى تحقيق الربح يؤدي دائما إلى تعزيز النمو الإقتصادي القومي، كما يستبعد دعاة الخوصصة إنحراف القطاع الخاص، أو سعيه للربح السريع الإحكتاري على حساب الدخل المحدود للمواطنين ،فيعتقدون أنّ وجود سلطة الدولة بما تملكه من قوانين و تنظيمات قادة على تصحيح أيّ إنحراف، و تعديل أيّ مسار خاطئ لأنشطة القطاع الخاص ، حتى لا يكون هدف المتعاملين الإقتصاديين هو تحقيق الربح، بل أن يكون تحقيقه عن طريق زيادة الإنتاج و إنخفاض الأسعار، كما يجب أن لا يكون هدف أسواق الأموال مجرد نقل ملكية الأوراق المالية، بل توجيه الأموال فيها نحو رفع الإنتاجية و زيادة الإنتاج . نعم هذا ممكن إذا كانت الدولة قادرة على تسيير أمورها و توجيه مساعيها نحو دعم منظومتها الإقتصادية ، وبشموليتها لجميع المجالات و الأنشطة التي تصب جميعها في إتجاه بناء قاعدة إقتصادية متينة تستطيع المقاومة و الزحف في آن واحد،لكن ما يجب أن تعمله هو أن تأخذ بعين الإعتبار المشاكل و العوائق التي تعترض عملية الخوصصة،و الإنتقال إلى النظام الرأسمالي و من بينها :

-مشكلة إنفتاح السوق الوطنية أمام الواردات ،و تعرض المنتوج الوطني إلى المنافسة .

-مشكلة تخفيض قيمة العملة، و فشل الإجراء في جلب الإستثمارات الأجنبية .

-مشكلة المديونية الخارجية .

و بالنظر إلى هذه المشاكل و أخرى ، يتعين على الجزائر التي تبنت النظام الرأسمالي للسوق الحرّة، أن تعمل على تخطيط توفيقي بين خدمة الديون و أموال الإستثمار زيادة على ضمان حريّة إنتقال أموال الشركات الأجنبية بالشكل الذي لا يؤثر على تطبيق البرنامج الإقتصادي ، كما تعمل على تقوية العملة الوطنية داخل السوق المالية العالمية، بإصلاح المنظومة المالية البنكية الجزائرية ، وخلق بورصة وطنية نشيطة، كما أنّه لا يجب التراجع في

منتصف الطريق عن قرارات مصيرية تخص الإقتصاد الوطني، و لا يجب القياس على تجارب دول نامية من حجم الجزائر أو أكثر ، فشلت في تحقيق هدفها (مصر،دول أوربا الشرقية)،بإعتبار أنّ لكل دولة خصوصياتها و سياساتها في تحقيق هذه الخوصصة .

و في الأخير يمكن القول أنّ عملية الخوصصة تتطلب الهروب من التفسيرات الإيديولوجية ، والتركيز على الحقائق العلمية و التكنولوجية الواقعية بإعتبارها عملية فنية وفلسفية في نفس الوقت، و تتطلب تقنيات دقيقة و وقت محدد، و تقوم على إمكانيات معينة ، كما تزيدها الشفافية و الصرامة تعزيزا لنجاحها، ونحن في تطلع إلى تحقيق قاعدة إقتصادية قويّة و متنوعة ترتكز على نشاطات متعددة و تشمل مجالات كثيرة،تسمح بتشغيل و إعادة تشغيل للعمالة الوطنية المتخرجة و المسّرحة في إطار عملية التصحيحات،وتضمن برامج تكوينية و تأهلية للطاقات البشرية المكونة للمجتمع، لكي تحافظ على التوازن الإجتماعي، وتستغل المهارات الفردية، وتحررها من أجل الإبداع و فرض الذات داخل هذا العالم الإقتصادي الصعب .

إذن و بعد أن جاءت كل المحاولات في إعطاء النّجاعة المطلوبة للإقتصاد الوطني وفشل السياسة الكلاسيكية على مسايرة الأوضاع الإقتصادية الدولية، ذهبت الدولة إلى إعتماد سلسلة من الإصلاحات للقضاء على الإختلالات التي يعانيها الإقتصاد الوطني مع القناعة بأنّ عملية الخوصصة مكلفة و مؤلمة أحيانا، وتعتبر مغامرة من طرف البعض، إلّا أنّها عقلانية في وجود فعالية بحيث تعطي نتائج مرضية،وهي ضرورية لما يعانيه الإقتصاد الجزائري و المؤسسة الإقتصادية، و الآثار السلبية التي خلّفت الأزمة، تبين مدى عجز الإقتصاد عن تحقيق التنمية وتبعيته للخارج، كما نشير إلى أنّ الخوصصة لا تزيل كل الصعوبات و إنّما تؤدي إلى تخفيضها ،و من ثم فلا يجب القضاء نهائيا على المؤسسات العمومية، خاصة الإستراتيجية منها،بل لا بد من خلق مجال تعايش بين المؤسسات العمومية و الخاصة في إطار المنافسة الشريفة .

خاتمة الفصل الثاني :

بعد إنهيار أسعار البترول في الجزائر عام 1986 و نقص الموارد المالية و كثرة الديون ، إضافة إلى الضغوطات الممارسة من طرف صندوق النقد الدولي ، كل هذه الأسباب دفعت بالجزائر إلى خصخصة المؤسسات العمومية الاقتصادية كخطوة أساسية للدخول الى اقتصاد السوق، و في هذه المرحلة الإنتقالية واجهت الجزائر صعوبات وعراقيل تنظيمية وتقنية و ذلك راجع إلى حداثة العملية و غياب نظرية إقتصادية تؤطرها .

ومن خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يتّضح أنّه ومن بين المبررات و الدوافع التي أدّت بالجزائر إلى الإنتقال إلى مرحلة الإقتصاد الحرّ مايلي :

-إنخفاض الموارد الأوّلية و قيمة العملات الصعبة (إنخفاض أسعار البترول عام 1986) الشيء الذي أدى إلى تقلص العائدات المالية .

-فشل القطاع العام و العجز المالي الذي حققه نتيجة غياب مفهوم المردودية و التسيير الإداري .

-معاناة القطاع العام من مشاكل عديدة قللت من كفاءته و فعاليته و جعلتها عبء على التنمية الإقتصادية .

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لوحدة

الجير بالحساسنة

SODE PAC

مقدمة الفصل :

نظرا لتوّفر المؤسسات المتواجدة في ولايتنا على مؤسسات إقتصادية تابعة لقطاع الدولة، والتي لم تعرف ظروفا مميزة بدليل دخول كافة المنظمات اقتصاد السوق، إرتأينا أن نقوم بذلك على مستوى مؤسسة إنتاج الجير بالحساسنة، ولعدم إستقاء المعلومات الكافية حول مضمون المذكرة و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى ندرة المساعدات التي ينبغي أن تقدم لنا من طرف عمال المؤسسة والمسؤولون المكلفون بصفة خاصة، و هذا مرجعه لإنعدام وجود وساطة داخل المؤسسة، بإستثناء وجود معلومات جدّ قليلة التي لا تفيد لا محال في وضع تصور للعوائق التي تحول دون تطبيق الأساليب العلمية الحديثة في مجالات عديدة مثل: التسيير بقواعده ،و كذا التحليل و ما يفرزه من الأرقام الصادرة عن أقسام المؤسسة (الحسابات ،رقم الأعمال ...إلخ) .

و لكن كل هذا لم يمنعنا من بناء صورة و لو بسيطة حول هذه المؤسسة الخاصة و دورها في تحقيق التنمية في جميع جوانبها الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية، لذا نأمل أن نكون قد وضعنا و بكل تواضع لبنة تفيد الباحثين في تعميق دراستهم لتحديد مستقبل هذه المؤسسة و غيرها في ظل التحولات التي يعرفها الإقتصاد العالمي.

I)–التعريف بالمؤسسة :

1)–تعريف مؤسسة التسييرات ذات الوحدات لصناعة الإسمنت:

هي المؤسسة الأم ، و تعتبر مؤسسة صناعية و تجارية établissement public industriel et commerciaux أصولها بالكامل عمومية، تتبع الوزارات و المرافق العامة بحسب إختصاصها طبيعة عملها، رأس مالها الإجتماعي مصدره الدولة إلّا أنّ لها الحريّة الكاملة في العمل في إيطار القطاع العام، كما أنّها تعمل وفق آليات السوق أي لها حق إصدار القرار وعلى فروعها التنفيذ التّام مثل: الزيادة أو النقصان في الإنتاج، سعر البيع،الأجر الخاص بالعامل ... إلخ .

هذه الشركة لها عدّة فروع في الجزائر و تنقسم إلى ثلاث أقطار : الشرق (ERCE) ،الوسط (ERCK) ، الغرب (ERCO)

2–تعريف وحدة الجير بالحساسنة :

هي مؤسسة عمومية صناعية و تجارية، أنشأت سنة 1979 من طرف أشخاص هنغوليين ، و زاولة نشاطها الصناعي سنة 1981 .

***الموقع الجغرافي**: تقع في الطريق الوطني رقم 92 بالحساسنة التابعة لولاية سعيدة

***المساحة** : تتربع على مساحة تقدر بـ 7 هكتار و 70 آر .

***طبيعة الإنتاج** :تنتج مادة الجير بصفة عامة .

***أنواع منتوج الوحدة** : تنتج نوعين من مادة الجير و هما :

-الجير الأبيض (BROY)

-الجير المميه (HYDRAPAC)

***خصائص المنتوج :**

المنتوج ذو نوعية جيدة حسب المسؤولين و عمال المؤسسة.

***إستعمالات الجير :**

يمكن إستعماله في عدّة مجالات منها :

-تعبيد الطرقات .

-تصفية المياه .

-مادة أساسية في عملية البناء .

-مصانع مشروبات كوكا .

-مركب صيدال (صناعة الأدوية) .

الهيكل التنظيمي لشركات التسيير المساهمات في الجزائر

شركة تسيير المساهمات

SGP-GICA

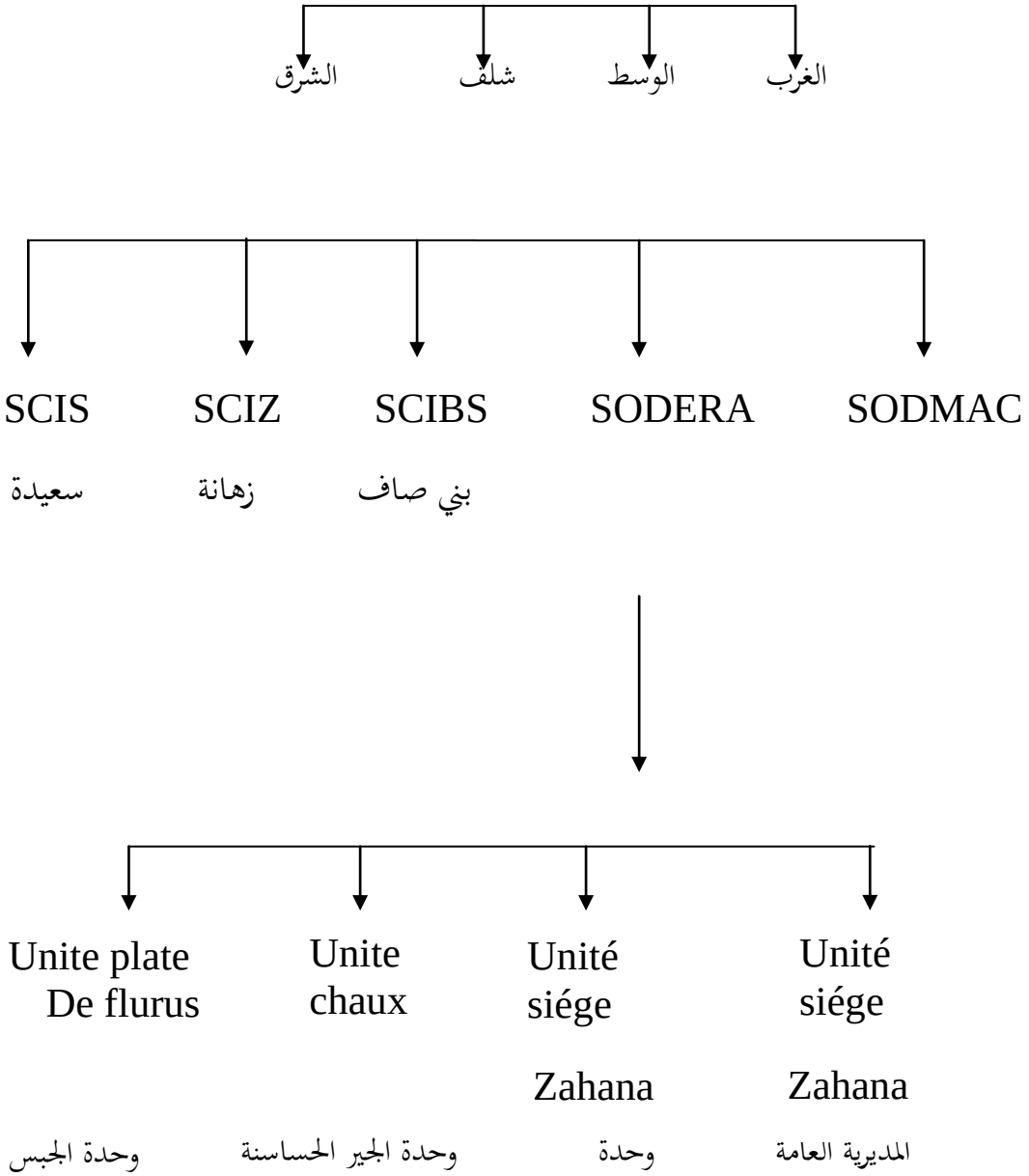

المصدر:وحدة الجير بالحساسنة من طرف إدارة المستخدمين، قادوس عبد القادر .

الهيكل التنظيمي لشركات لوحدة الجير

بالحساسنة

–سعيدة –

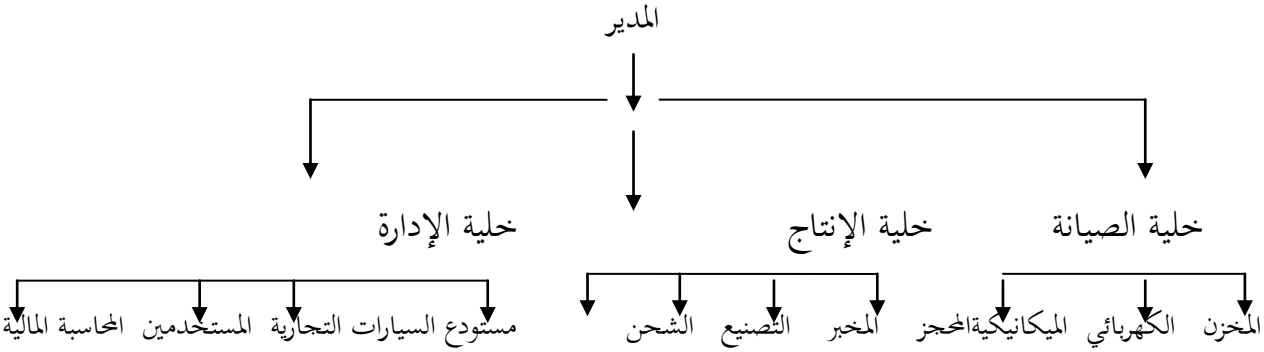

المصدر:وحدة الجير بالحساسنة ،من طرف دائرة المستخدمين،قادوس عبد القادر

-وسائل المؤسسة المادية و البشرية :

1-الوسائل البشرية :

من خلال دراستنا للجدوال التالية : جدول وضعية الفئات حسب العمر و الخبرة، جدول تقسيم الفئات حسب المستوى و جدول تقسيم فئات العمال حسب الفروع العامة للمؤسسة نستنج مايلي:

إنّ هذه المؤسسة تحتوي على خمس إطارات فقط: إطاران في الإدارة ،و إطاران في الصيانة و إطار واحد في الإنتاج، هذا ما نتج عنه ضعف التسيير بالنسبة للتأطير و يتمثل هذا الضعف فيمايلي:

1-ضعف التسيير .

2-عدم التمكن من متابعة توجهات المؤسسة

3-عدم التمكن من احترام سياسة المؤسسة.

كما نلاحظ إنعدام العنصر النسوي للأسباب التالية :

1-ظروف العمل .

2-بعد المنطقة أي الموقع الجغرافي لا يسمح لها بالعمل .

3-المنشآت القاعدية .

4-إفتقاد المؤسسة إلى هيكل تنظيمي يسمح لها بتنويع الوظائف .

أمّا من خلال توزيع العمال حسب مستوى السن نلاحظ أنّ مستقبل المؤسسة غير واعد، و هذا لأنّ نسبة 58.44 % في طريق التقاعد تتراوح أعمارهم بين (45-59)، وحسب علمنا لم تتخذ أي إجراءت لتحديد هذه الطاقة فنقترح تعويضهم مستقبلا بإطارات توزّع على أقسام المؤسسة مع خلق وظائف أخرى مثل التسويق، الإدارة المحاسبة، المنازعات .

كما يوجد عدّة مشاكل تخض العمال، و هذا ما إستنتجنا من خلال إجتماعنا مع ممثلي و مندوب العمال، كل على حدى ، بحيث طرحت مجموعة من الأسئلة و كانت الإجابة كمايلي:

-تسريح العمال الذي كان إجباريا لا مفر منه، وذلك صادر من السلطة العليا حيث كان 150 عامل و أصبح 77 عامل .

-عدم وجود الإسعافات، و لو كانت أوّلية للعامل عند وجود حادث في مقر العمل .

-عدم وجود طبيب مختص .

-أجر العامل غير كافي، في حين أنّ أدنى أجر هو 13825.20 دج و أقصاه 20790.27 دج.

-عدم وجود أمن داخلي للوحدة .

-عدم تكافئ بين كمية الإنتاج النظرية مع كمية الإنتاج الحقيقية ،و هذا لقدم الآلات مما ينتج عنه قلة الإنتاج .

2-الوسائل المادية :

و هي وسائل النقل ، تتمثل فيمايلي :

-سنة 1982 شراء MAZDA بقيمة398979.43دج .

-سنة 1983 شراء CAAMION بقيمة 20.9831.18دج .

-سنة 1998 شراء LANOS بقيمة 578947.37دج .

-سنة 1999شراء KARSAN بقيمة 11287359.03دج .

-سنة 2000 شراء DAEWOO بقيمة 597152.00دج .

-سنة 2002 شراء LANOS بقيمة 696581.20دج .

كما يوجد شاحنة لنقل السلع أشتريت عام 2001-2002،شاحنتين خاصتين بالمادة الأوّلية من نوع كبير ، 05 شاحنات خاصة بالعمل ، أمّا الآلات فتتمثل في 300 آلة من سنة 1981 .

مقارنة ميزانية المؤسسة بإعتبارها عامة سنة 2004 و بعد خوصصتها سنة 2005 :

تم إختيار سنتي 2004 و 2005 ، و ذلك لأنّ سنة 2004 هي السنة الأخيرة التي كانت فيها المؤسسة ضمن القطاع العام، وسنة 2005 هي السنة الأولى لبداية خوصصة المؤسسة .

-سنة 2004 "المؤسسة عامة" :

من خلال بنود ميزانية سنة 2004 نجد ما يلي :

أ-جانب الأصول :

-إستثمارات المؤسسة تقدر بـ 152295191.99دج .

-المخزونات تقدر بـ 43163769.95دج .

-أموال جاهزة تقدر بـ 2322424.02دج .

-العملاء تقدر بـ 288494.37دج .

-الذمم تقدر بـ 32022753.96دج .

ب-جانب الخصوم :

-الأموال الخاصة تقدر بـ 208308912.12 دج

يتضمن الصنف (1) فقط حسابين ح/17 الصلة بين الوحدات تقدر بـ190819118.08 دج .وحساب مؤونة الخسائر و التكاليف تقدر بـ 17489794.04دج .

الديون تنقسم إلى :

-ديون الإستثمار تقدر بـ $\frac{2838978.62}{254531164.78} = 0.11\ \%$

-ديوان الإستغلال تقدر بـ $\frac{3036880.74}{254531164.78} = 0.01\ \%$

-أمّا الديون المالية فلم توجد آنذاك .

-سنة 2005 "المؤسسة خاصة ":

أ-جانب الأصول :

-للمؤسسة إستثمارات هامة تقدر بـ 147548532.12دج .

-المخزونات تقدر بـ 58912629.56دج .

-أموال جاهزة تقدر بـ 4502147.82دج .

-العملاء تقدر بـ 134617.85دج .

-الذمم تقدر بـ 555093.39دج .

ب-جانب الخصوم :

-الأموال الخاصة تقدر بـ 175909862.41دج .

يتضمن الصنف (1) فقط ح/17 أي العلاقة (الصلة) بين الوحدات و يعني ذلك أنّ كافة العمليات المحاسبية والمالية تتكلف بها الهيئة المركزية .

-ديون الإستثمار تقدر بـ $\frac{16408269.30}{229016255.07} = 0.07\%$

-ديوان الإستغلال تقدر بـ $\frac{4481263.29}{229016255.07} = 019\%$

-الديون المالية تقدر بـ 9287785.67دج .

التعليق :

1-الإستثمارات هامة مما يتطلب ضرورة تدعيم الأموال الخاصة للمؤسسة .

2-المؤسسة تعاني من مشكلة التخزين، وعليها البحث عن قنوات لتعريف منتوجاتها .

3-للمؤسسة سيولة زائدة يجب التحكم فيها .

أمّا من ناحية الخصوم، فإنّ الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الإستثمارات و ذلك يسمح لها بإنشاء إستثمارات جديدة أو التوسع، أمّا مجموع الديون يمثل 0.16%أي لها ديون عليها تستحق دفعها .

مقارنة بين الميزانيتين :

من خلال بنود الميزانيتين 2004-2005 نستنتج :

الفرق من جانب الأصول :

أ-نقص في الإستثمارات بقيمة 4746659.8 دج في سنة 2005 .

ب-زيادة المخزونات بقيمة 15748859.61 دج في سنة 2005 .

ج-زيادة العملاء بقيمة 10573237.48 دج في سنة 2005 .

د-زيادة الأموال الجاهزة بقيمة 2179723.2 دج في سنة 2005 .

هـ - نقص الذمم بقيمة 94697660.56 دج في سنة 2005.

الفرق من جانب الخصوم :

أ-إنخفاض الأموال الخاصة بقيمة 32399049.7 دج في سنة 2005 .

ب-إنخفاض ديون الإستثمار بقيمة 0.04 % .

ج-إرتفاع ديون الإستغلال بقيمة 0.18% .

د-أمّا الديون المالية ، أدرجت في ميزانية 2005 فقط .

التعليق العام :

من خلال مقارنة الميزانية المحاسبية لسنتي 2004-2005 نستنتج مايلي :

1-نقص بالنسبة لإجمالي الأصول للمؤسسة ، معناه تقهقر النشاط الإقتصادي .

2-نقص الإستثمارات يرجع إلى الاهتلاك .

3-زيادة في المخزونات راجع لمشكلة التسويق .

4-نقص في الديون معناه المؤسسة تقوم بتسديد الديون و الوفاء بإلتزاماتها إتجاه الغير .

***جدول حسابات النتائج :**

يشمل هذا الجدول على ثلاث أصناف من الحسابات :

-حسابات التسيير : الصنف (6) النفقات، الصنف (7) الإيرادات .

-حسابات النتائج : الصنف (8)

و هو مفيد لتحديد المجاميع الإقتصادية على مستوى المحاسبة الوطنية و هذه العناصر هي الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، نتيجة الإستغلال، نتيجة خارج الإستغلال، نتيجة الدورة المالية .

و من خلال الجداول المعطاة من طرف الوحدة للجير قمنا بمقارنةلسنتين أخيرتين 2004-2005 و إنطلاقا من هذه الوثائق و جداول حسابات النتائج و الميزانية المحاسبية نقوم بإستخراج النسب التي بفضلها يمكننا تقدير حالة المؤسسة و هذه النسب ما يلي : أنظر الملاحق .

النسبة	أهميتها	المبالغ		النسبة	
		2004	2005	2004	2005
السيولةوالأمانة= الديون / الأموال الخاصة	دراسة هذه النسبة تسمح بتحليل توازن العناصر الثابتة للمؤسسة وهيكلة الديون و توازن العناصر المرتبط بنشاط المؤسسة	46222252.66 / 203098242.11	38552944.57 / 175909862.41	0.22	0.21
المردودية= النتيجة / الأموال الخاصة	هذه النسبة تدرس المردودية الإقتصادية للمؤسسة و التي تساعد في تعيين المردودية المالية	(27049448.88-) / 208308912.12	14553448.09 / 175909862.41	0.12-	0.08
نسبة النشاط= رقم الأعمال / إنتاج المخزون	هذه النسبة تشير إلى عدد مرات تجدد المخزون في فترة نشاط المؤسسة	10162.50 / (28689.14-)	5261801.54 / 94636.89	4.38-	55.59

التعليق :

1-ان نسبة السيولة و الأمانة لسنتي 2004-2005 إنخفضت بنسبة 0.01 % هذا يعني نقص في الديون المترتبة عليها، و عليه فالمؤسسة تلتزم بوفائها .

2-نسبة المردودية للمؤسسة في تزايد و ذلك راجع إلى تحسين الوضعية الإقتصادية للمؤسسة .

3-تشير نسبة النشاط إلى التجديد في المخزون في سنة 2005 .

***رقم الأعمال المحقق :**

الجدول التالي رقم الأعمال المحقق لسنتي 2004-2005 : انظر الملاحق

السنوات	رقم الأعمال	النسبة
2004/12/31-2004/01/01	123513031-52	%46
2005/12/31-2005/01/01	141204866-83	% 53

من خلال الجدول نلاحظ إرتفاع نسبة رقم الأعمال لسنة 2005 مقارنة بنسبة رقم الأعمال لسنة 2004و تقدر بـ 7 % و هذا يعني أن :

1-السوق يسمح للمؤسسة ببيع منتوجاتها .

2-يمكن لها التوسع في نشاطها .

3-زيادة هامش الربح.

تقييم اداء المؤسسة :

1-السلبيات :

1-ضعف مصادر الطاقة لليد العاملة المؤهلة و القاعدة الصناعية بالإضافة إلى الموقع الجغرافي .

2-عدم إكتساب وسائل تقنية داخل المؤسسة .

3--نقص رؤوس الأموال المحفزة للإستثمارات و التوسع .

4-عدم وجود منافسة محلية .

5-تذبذب الوضعية الإقتصادية ،هذا ما أدى إلى تضييع الوقت و عرقلة النشاط .

6-ضعف في الوسائل و الأجهزة المتعلقة بحماية و أمن العمال .

7-نقص مختصين ماليين و لد مشكلة مراقبة تقييم الحسابات

1-الإيجابيات :

1-نوعية الإنتاج قابلة للعناية .

2-لديها إسم في السوق .

3-موقعها الجغرافي المجاور لمصنع الإسمنت و قربها للولاية .

4-ممكن أن تكون تطلب من أقطاب الدولة .

5-بالرغم من السلبيات هناك تحكم في نوعية الإنتاج .

6-قدرة المؤسسة على الوفاء بإلتزاماتها إتجاه مورديها مما يسمح الإلتزامات المالية و ما يترتب عليها من مصاريف.

II مسار خوصصة وحدة الجير بالحساسنة :

أ–دوافع و مبررات خوصصة الوحدة :

إنّ دوافع و أسباب خوصصة وحدة الجير بالحساسنة التي تعتبر من أهم المؤسسات على المستوى الوطني بالنسبة للقطاع العام، و ذلك راجع إلى التعامل معها دوليا سنة 1992 من طرف فرنسا التي إستوردت مادة الجير .

فحاولنا أن نعطي إلماما بالدوافع المتعلقة بخوصصة هته الوحدة من جانبها المالي ، الإقتصادي و السياسي، وجوانبها المتعلقة بالمبيعات و ظروف العمل ... إلخ .

إذن فالتطرق إلى الإصلاح الجديد الذي يعتبر من الإصلاحات التي برزت في الجزائر بصفة عامة و على مستوى وحدة الجير بالحساسنة بصفة خاصة، هذا الذي مفاده خوصصة المؤسسات العمومية التي مرت بعدة مراحل من الإستقلالية التي كانت تهدف إلى تحقيق التسيير الفعال ،من خلال الإستقلالية في التسيير و الحرية في أخذ القرارات لأجل الرفع من الفعالية الإقتصادية للمؤسسات العمومية،إذ لم تستطيع تحقيق هذه الأهداف، فأجبرت وحدة الجير بالحساسنة كغيرها من المؤسسات للدخول في إصلاحات إقتصادية جديدة، والإنتقال إلى إقتصاد السوق، الذي تعتبر الخوصصة ممرا إجباريا فيه .

هذا ما أدّى إلى إنجاز برنامج يتعلق أساسا بالإنعاش الإقتصادي و الاجتماعي الذي يهدف إلى ترقية إطار حياة المواطنين و تحسين مستوى معيشتهم و دعم النشاطات الإنتاجية و القطاع المنتج للثروة ، مع تحقيق التنمية المحلية و البشرية، إضافة إلى دعم و توفير المنشآت القاعدية و الإقتصادية و الإجتماعية ن التي قد تساعد على جلب المستثمر الخاص المحلي و الأجنبي، ويعتبر هذا البرنامج من أهم البرامج التي تضعها الحكومة حيز التنفيذ من عقود طويلة .

ب–مراحل تطبيق الخوصصة في وحدة الجير بالحساسنة :

طبقت الخوصصة في وحدة الجير مرورا بالمراحل التالية :

أ–التخطيط و التسيير لبرنامج الخوصصة :

إنّ تحضير برنامج الخوصصة يعتبر كخطوة أوّلية في مباشرة العملية و ذلك تحت اشراف لجنة مختصة، كما يجب البحث عن أشخاص معنويين أو طبيعيين قادرين على قيادة و توجيه هذا المسار حتى نهاية موقفه، وكذا فحص ودراسة كل المراحل منذ الإعلان عن قرار الخوصصة إلى غاية إقامة الإجراءات الخاصة بعملية الخوصصة .

2–مراعاة المعايير الأساسية لخوصصة المؤسسة :

تم خوصصة وحدة الجير بالحساسنة بعد مراعاة جملة من المعايير الهامة التي تتمثل في الجانب الإستراتيجي، و كذا الوضعية المالية للمؤسسة .

3–تحضير المؤسسة العمومية الموجهة للخوصصة :

من خلال تجميع الشروط القانونية التي تسمح بالتعرف على مالكي الأسهم و شروط نقل حقوق الملكية، (المادة 272 من الأمر 22-95) التي تنص على أنه تنشر الهيئة طبقا لأحكام المادة 18 من هذا الأمر إعلانا في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية، يتضمن الإعلان مذكرة إعلامية عن الوضعية الإقتصادية و المالية للمؤسسة العمومية أو الأصول موضوع التنازل ، و دفتر الشروط الذي يحدد شروط التنازل القانونية و المالية الإقتصادية و الإجتماعية .

4–مشاكل و مساهمة العمال :

إنّ إعادة التوظيف التي ترافق عملية الخوصصة ، تنتهي دائما بتسريح العمال، حيث يعتبر عائقا لتنازل الدولة عن مؤسساتها العمومية و تلقى معارضة من النقابة التي تعارض كل سياسات الخوصصة، بحيث لا يقدم مسار

الخوصصة إلى الدراسة و حل مشاكل التوظيف لجدية بيع الأصول أو نشاطات المؤسسة، بل إلى عملية تسريح العمال للنشاط المتنازل عليه و هذا يشكل تأثيرا سلبيا على العمال و من شروط ذلك :

- مساهمة العمال في رأس مال المؤسسة المبرمجة للخوصصة من 20 % إلى 25 % عن الأسهم المخصصة للعمال .

-برنامج إعادة التوظيف قبل و بعد الخوصصة يجب أن يدرس و يفحص مع ممثلي العمال و الإدارة .

5-تقييم تكلفة الخوصصة :

إنّ عملية الخوصصة تكلف أموال بالتالي نرى أنه من الضروري العمل بمختلف المقاييس التي يجب تقييمها قبل الخوصصة

-تكاليف الإكتتاب و عمولات و سطاء البورصة

-عملية التطهير المالي

-بيع الأصول و تبقى عموما لخصوم بين أيدي الدولة

6-تعبئة المصادر :

و يتم ذلك من خلال :

-تحضير النصوص القانونية .

-تحضير الشروط المالية و المادية لتسهيل عملية الخوصصة .

-تنفيذ و مراقبة عمليات الخوصصة المنصوص عليها و تقوم الهيئة الرسمية المكلفة بالخوصصة بإيجاد :

*المعايير المتعلقة بتقييم المؤسسات المعروضة للخوصصة .

*المدى و الكمية التي تخوصص ،إذا كانت الخوصصة جزئية .

*المدخول الذي تحصل عليه الدولة مقابل تخليها عن دورها .

*سعر الأسهم التي تباع على العموم .

*الحدود التي توضع لرأس المال الخاص و العام الأجنبي .

*العروض الإستثنائية للعمال و الإطارات في شراء أسهم مؤسساتهم .

و يجب على هته الهيئة الترخيص للبرنامج بالتطبيق فوق الميدان .

ج/ دور المؤسسة (وحدة الجير في تحقيق التنمية الإقتصادية :

إنّ الهدف الأساسي من وراء خوصصة وحدة الجير بالحساسنة هو بالدرجة الأولى طموحها في تحقيق التنمية بمختلف أشكالها الإقتصادية ، السياسية و الإجتماعية، ذلك أن للخوصصة علاقة و ثيقة بالتنمية الإقتصادية، و بتحقيق هذه الأخيرة يعني أن الخوصصة هي الحل الأمثل لهذا الهدف الإقتصادي، كما أن للتنمية آثار تميزها كالأثر على الكفاءة الإنتاجية و الأثر الهيكلي و الأثر العمالة و النمو .

و قد إنتهجت هذه المؤسسة (وحدة الجير) كغيرها من المؤسسات المخوصصة هذا النهج لما يحققه من أهداف إقتصادية جمة ، لكن و على الرغم من نجاح هذه السياسة، إلا أنها لا تخلو من العيب كتفضيل المصلحة الشخصية على المصلحة العامة من طرف الإقتصاديين الخواص، و في مقابل ذلك لها مزايا على المؤسسة ، و على عمال المؤسسة من حيث تخفيض التكاليف و تحسين الكفاءة و تجديد رؤوس الأموال للإستثمار ، إلا أنه تعترضها بعض الصعوبات مثلها مثل مختلف السياسات الإقتصادية الاخرى كالإفتقار إلى سوق مالية واسعة متطورة ، ونفس الشيء ينطبق على هذه الوحدة لإنتاج مادة الجير رغم بعض الإختلافات الاخرى كالموقع الجغرافي و بالتالي و بالرغم من النتائج التي حققتها المؤسسة من هذه السياسة تبقى غير كافية اذ يجب العمل أكثر من أجل دفع عجلة التنمية .

خاتمة الفصل :

من خلال هذا العمل المتواضع ، نأمل أن يكون قد وفقنا في خوض مجال دراسي يهم الكثير من المؤسسات نظرا لإنتقال الجزائر من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق و الحلول المقترحة على أكثرية المؤسسات من خوصصة و شراكة .

كانت الحدة الزمنية التي قضيناها في المؤسسة محل الدراسة التطبيقية ،و لوضيقة لكن ساعدتنا على التعرف عن قرب على حقيقة النتائج المالية ، و كيف يمكن لنا تجنب الكثير من النفقات التي تثقل كاهل المؤسسة ، ناهيك عن الإستفادة من المعلومات المستقاة و إدراجها في الدراسة .

وعليه فإنّ الخوصصة أو الشراكة هما حلان يمكن أن يطورا المنظمة و بالتالي الإقتصاد الوطني في ظل العولمة المبنية على أساس إقتصاد السوق .

الخاتمـــــة

العامة

الخاتمة العامة :

بالنظر إلى أن عمليات الإصلاح الإقتصادي قد أصبحت من الإستراتيجيات الضرورية لكل بلد نامي يعاني إختلالات متراكمة في مؤسساته الإنتاجية المسيطر عليها من قبل القطاع العام ، فإن إصلاح هذا القطاع عن طريق نقل ملكيته إلى القطاع الخاص أصبح يمثل هدفا متميزا ينبغي أخذه بعين الإعتبار في وقت ثبت فيه بشكل عملي عدم كفاءة القطاع العام في تحقيق أهداف الدولة في النمو و التقدم بشكل أمثل، إذ بعد التصحيحات المستمرة لحالات الخلل المتراكمة و المستعصية و تعقد المشاكل لدى مؤسسات القطاع العام من خلال دعمها عن طريق القروض و المساعدات من دون جدوى ،لعدم الإضطرار إلى غلقها و بعد أن ظهر لدى بعض البلدان النامية أن القيمة المقدرة لمجموعة من مؤسساتها العامة تعادل تقريبا، أو قد تتجاوز حجم الديون و فوائد السداد المتراكمة عليها،هذا و بعد أن أصبح الدعم و الإنفاق غير المحدود على المؤسسات العمومية يثقل كاهل خزينة الدولة و ميزانياتها السنوية و يعرقل في الوقت نفسه تنفيذ العديد من بنود خطط التنمية الإقتصادية ، أصبحت الخوصصة علاجا لا بد منه للوضعية غير الصحيحة و غير المتوازنة لمؤسسات القطاع العام في معظم البلدان ، من أجل تحويل وضعية إقتصاد أية دولة من إقتصاد يرتكز على نشاط القطاع العام إلى إقتصاد حر تسوده المنافسة و بتعاون فيه القطاع الخاص بشكل أكبر و أفضل من ذي قبل.

بالتالي و إنطلاقا من فرضية المذكرة التي مفادها أن الخوصصة تعتبر الحل الأمثل لتحقيق تنمية إقتصادية في الجزائر ، فبعد تعرضنا للمفهوم و الأبعاد النظرية و التطبيقية للخوصصة، تبين أن هذه الأخيرة هي الحل الأمثل للخروج من الدائرة المغلقة و تحقيق تنمية إقتصادية و لكن و مع ذلك هناك تناقض في مثل الحالة التي تعيشها الجزائر و ذلك لعدة أسباب سواء كانت اجتماعية ،سياسية أو قانونية .

قائمـــة

المراجع

قائمة المراجع :

1)-الكتب :

أ-باللغة العربية :

1. أحمد ماهر ، دليل المدير في الخصخصة ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2002 .

2. حسين عمر ، الجات و الخوصصة ، دار الكتاب الحديث ، يوليو 1996 .

3. الدسوقي إيهاب ،التخصصية و الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية مع دراسة التجربة المصرية، دار النهضة العربية، مصر ، 1995 .

4. الدكتور المرسي السيد الحجازي، الخصخصة إعادة ترتيب دور الدولة و دور القطاع الخاص،كلية التجارة جامعة بيروت العربية ،1999 .

5. الدكتور محفوظ لعشب ، سلسلة القانون الإقتصادي ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1997 .

6. صلاح عباس، الخصخصة المصطلح و التطبيق ، مؤسسة شهاب ، جامعة الإسكندرية ، 2003 .

7. ضياء مجيد الموساوي ،الخوصصة و التصحيحات الهيكلية، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية،1995 .

8. عبد الله إبراهيم القويز ، التخصيص أهدافه و أسسه و فوائده و شروط نجاحه ، المطابع التنفيذية الأوغيست،الرياض، 1999 .

9. فالح أبو عامرية ، الخصخصة و تأثيراتها الإقتصادية ، دار أسامة ، عمان ، الطبعة الأولى .

10. قاضي أنطوان الناشف ، الخصخصة مفهوم جديد لفكرة الدولة و دورها، منشورات الحليبي الحقوقية بيروت، لبنان ، 2000 .

11. قدي عبد المجيد ،المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية ، دراسة تحليلية تقييمية ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية OPU ، الطبعة الثالثة ، 2006 .

12. محمد الصغيريكلي ، تنظيم القطاع العام في الجزائر ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية 1982.

13. محمد بلقاسم بهلول ، الجزائر بين الأزمة الإقتصادية و الأزمة السياسية ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1993 .

14. ناصر دادي عدون ، إقتصاد المؤسسة ، الجزائر ، دار المحمدية ، الطبعة الأولى ، 1997 .

ب–بالفرنسية :

1. Benissad M.H Algérie de la planification socialiste à l'économie de marché 1962-2004 , ENA G , Algérie , 2004.
2. Bouzidi Abdelmadjid , les années 90 de l'économié Algérienne, Algérie , ENAG 2000 .
3. Dahmani Ahmed , l'état dans la transition à l'économie de marché, l'expérience Algérienne de réformes , les cahiers du CREAD w50 , 1994 .
4. Netis J. Faut .il repenser la privatization dans les pays en transition ? finances et développement , juin 1999 .

ج – بالأنجليزية :

Vuy E steke , Technologies of privatization of state owerd enterprises.

wot_1 , word bank téchnical paper ,w_{88} , washington , 1988 .

د- الملتقيات :

1. بلوناس عبد الله ، برامج التثبيت و التعديل الهيكلي للإقتصاد الجزائري (التجربة و النتائج)، مداخلة في ملتقى دولي حول تأهيل المؤسسات الإقتصادية و تعظيم مكاسب الإندماج في الحركية الإقتصادية العالمية،من تنظيم كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، أيام 29-31 أكتوبر 2002 .

2. بوخذوني وهيبة ، التطهير المالي و خصخصة المؤسسات العمومية الجزائرية ،الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها على التنمية، الأغواط ، الجزائر ، 9-8 أفريل 2002 .

3. بوكميش لعلى ، التجربة الجزائرية في مجال إصلاح المؤسسات العمومية الإقتصادية في ظل العولمة (واقع و رهانات) ، المكتبة الوطنية بالحامة ، الجزائر ،11 و 12 جوان 2005 .

4. شبايكي سعدان ، معوقات الخوصصة في الجزائر وقائع الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاحات الإقتصادية في ظل العولمة (واقع و رهانات)، المنظم من قبل الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين ، المكتبة الوطنية بالحامة ، الجزائر،11 و 12 جوان 2005 .

5. يوسفي محمد ، مفهوم الخصخصة و إرتباطها بسياسات الإصلاح الهيكلي ، وقائع الملتقى الدولي حول الإصلاحات الإقتصادية في ظل العولمة (واقع و رهانات) ، المنظم من قبل الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين ، المكتبة الوطنية بالحامة ، الجزائر ، 11 و 12 جوان ، 2005 .

هـ- المذكرات :

1. بوصبرة عبد الله ، "إتجاهات القطاع العام الصناعي نحو الخوصصة" ، مذكرة ماجيستر في علم الإجتماع ، جامعة قسنطينة ، 1999 .

2. بوكماش عبد الله "التفكيك الجمركي و أثره على تنافسية المؤسسات و دور برنامج تأهيل المؤسسات كتدبير مرافق"،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ،جامعة ، الجزائر،2006-2007 .

3. جميل عبد الجليل "إشكالية الخوصصة في الجزائر" ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية،جامعة سيدي بلعباس ، 2004 .

4. شريف إسماعيل "إستقلالية المؤسسات و جدولها في الإقتصاد الجزائري"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1995-1996 .

5. عبد الرحمن بن عنتر، "دراسة أثر الإنتاج على الإنتاجية في المؤسسات"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر، 1994-1995 .

6. عليواش أمين عبد القادر، "أثر تأهيل المؤسسات الإقتصادية على الإقتصاد الوطني" ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2006-2007 .

7. عيساوي نادية، "تقييم المؤسسة في إطار الخوصصة" مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية، جامعة قسنطينة ، 2004-2005 .

8. كسرى مسعود ، "تطورات المؤسسات العمومية الإقتصادية في الجزائر" مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، جوان 1999 .

9. ليلى قطاف "إشكالية الخوصصة في القطاع العام في الجزائر" ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2004-2005 .

10. نسيلي جهيدة ، "أثر العجز المالي على المؤسسة الإقتصادية في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير،جامعة الجزائر ، 2004-2005 .

11. نعيمة أوقاسين "المؤسسة العمومية و الخوصصة" ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر ، 2001 .

و- المقالات :

ثروت محمد علي ، مقال تحت عنوان" أساليب و طرق إعادة تقييم الأصول و آثارها المالية في ظل سياسة الخوصصة ، من بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للتحليل و الدراسة الخاصة بالتخطيط ، الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، 1994 .

ز- التقارير :

1. تقرير صندوق النقد الدولي ، الجزائر و التحول إلى إقتصاد السوق ، 1998 .

2. عرض رئيس الحكومة للحصيلة الإقتصادية و الإجتماعية للحكومة الجزائرية أمام البرلمان ، ماي 2005 .

3. وزارة الصناعة ، دراسة السلاسل الصناعية : النمو ، إحتمالية الإستثمارات و التشغيل في الصناعة الجزائرية، المقياس الرابع ، الجزائر ، 2003 .

قائمـــــــة الجـــــــــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	المتطورات الثلاث للخوصصة	03
02	إستراتيجيات الخطوات المرحلية الأولى للخوصصة	17
03	إعادة الهيكلة الصناعية و الخوصصة في الجزائر	41

الفهـــرس

-أهداء	
-شكر و عرفان	
-المقدمةالعامة	أ
الفصل الأول : الخوصصة	
مقدمة الفصل	01
المبحث الأول : ماهية الخوصصة	02
المطلب الأول : مفهوم الخوصصة	02
المطلب الثاني : دوافع الخوصصة و مبرراتها	06
المطلب الثالث : أنواع الخوصصة و أشكالها	10
المطلب الرابع : مبادئ الخوصصة	12
المبحث الثاني: الخوصصة كآلية للدخول إلى إقتصاد السوق	14
المطلب الأول : خيارات و إستراتيجيات الخوصصة	14
المطلب الثاني : أسس نجاح برنامج الخوصصة	20
المطلب الثالث : تقنيات سياسة الخوصصة	22
المطلب الرابع : أهداف تجسيد عملية الخوصصة	25
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني : واقع الخوصصة في الجزائر	
مقدمة الفصل	29
المبحث الأول : الإصلاحات الإقتصادية للمؤسسات العمومية الجزائرية	30
المطلب الأول : إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الإقتصادية	30
المطلب الثاني : إستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية	35
المطلب الثالث : برنامج التصحيح الهيكلي و الطريق نحو الخوصصة	38
المطلب الرابع : المميزات العامة لإقتصاد السوق	45
المبحث الثاني : إستراتيجية الخوصصة في الجزائر	47
المطلب الأول :ضعف القطاع العام في تحقيق التنمية في الجزائر	47

المطلب الثاني:دوافع الخوصصة في الجزائر وأهدافها	49
المطلب الثالث : عوائق الخوصصة في الجزائر	53
المطلب الرابع : آفاق الخوصصة في الجزائر	56
خلاصة الفصل	58
الفصل الثالث : –دراسة تطبيقية لوحدة الجير بالحساسنة SODE PAC	
مقدمة الفصل	60
I– التعريف بالمؤسسة	61
تعريف مؤسسة التسيير ذات الوحدات لصناعة الأسمنت	61
تعريف وحدة الجير بالحساسنة	61
الهيكل التنظيمي لشركات تسيير المساهمة في الجزائر	63
الهيكل التنظيمي لوحدة الجير بالحساسنة	64
وسائل المؤسسة المادية البشرية	65
ميزانية المؤسسة	67
تقييم أداء المؤسسة	72
II– مسار الخوصصة بوحدة الجير	74
دوافع و مبررات خوصصة الوحدة	74
مراحل تطبيق الخوصصة في وحدة الجير بالحساسنة	75
دور المؤسسة (وحدة الجير) في تحقيق التنمية الإقتصادية	77
خلاصة الفصل	78
خاتمة عامة	79
قائمة المصادر والمراجع	80
قائمة الجداول	85
الملاحق	-